ضمان الاستثمار

المؤسسة العربية لضمان الاستثمار وائتمان الصادرات
The Arab Investment & Export Credit Guarantee Corporation

نشرة فصلية تصدر عن المؤسسة العربية لضمان الاستثمار وائتمان الصادرات
(هيئة عربية دولية) تعنى بشؤون الاستثمار والتجارة في الدول العربية

بيئة أداء الأعمال في الدول العربية لعام 2013

السنة الثلاثون العدد الفصلي الرابع (أكتوبر – ديسمبر) 2012

- الافتتاحية 3
- مجلس الإدارة 4
- أنشطة المؤسسة 4
- خدمات المؤسسة 5
- مؤشرات 6
- المؤشرات الفرعية 10

المؤشر العام لبيئة أداء الأعمال

1 - مؤشر بدء المشروع
2 - مؤشر استخراج التراخيص
3 - مؤشر توصيل الكهرباء
4 - مؤشر تسجيل الممتلكات
5 - مؤشر الحصول على الائتمان
6 - مؤشر حماية المستثمر
7 - مؤشر دفع الضرائب
8 - مؤشر التجارة عبر الحدود
9 - مؤشر إنفاذ العقود
10 - مؤشر تسوية حالات الإعسار

المقر الرئيسي: المقر الدائم للمنظمات العربية - ص.ب: 23568 الصفاة 13096 الكويت، دولة الكويت
هاتف: 24959555/000 965+ - فاكس: 24959596/7 965+
البريد الالكتروني: research@dhaman.org

أغراض المؤسسة وأجهزتها

نشأتها:

أنشئت المؤسسة العربية لضمان الاستثمار وائتمان الصادرات في عام 1974 وباشرت أعمالها في مطلع إبريل 1975. تضم المؤسسة في عضويتها جميع الدول العربية عدا جمهورية جزر القمر الإسلامية.

أغراض المؤسسة:

وفق اتفاقية إنشائها تعمل المؤسسة على تحقيق هدفين رئيسيين:

- يتمثل الأول في توفير خدمات الضمان ضد المخاطر غير التجارية للاستثمارات العربية البينية والأجنبية المستمرة في المشاريع الإنمائية بالدول العربية. وضد المخاطرالتجارية وغير التجارية لائتمان صادرات الدول العربية فيما بينها ولمختلف دول العالم.
- يتمثل الغرض الثاني في المساهمة في زيادة الوعي الاستثماري العربي من خلال مجموعة من الأنشطة المكملة والخدمات المساندة التي تساهم في تطوير بيئة ومناخ الاستثمارات العربية وأوضاعها وإبراز الفرص الاستثمارية المتاحة، وتنمية مهارات الكوادر العربية في هذا المجال.

وفي سبيل تحقيق أغراضها تقوم المؤسسة بالتمويل الكلي أو الجزئي للعمليات التي تؤمن عليها من خلال عمليات التخصيم، وتحصيل ديون الغير، وتأمين الكفالات والتراخيص والامتيازات وحقوق الملكية الفكرية إضافة إلى المساهمة في رؤوس أموال هيئات الضمان الوطنية العامة والخاصة العربية وتملك حصص فيها، وتأسيس شركات المعلومات، والإنشاء أو المشاركة في إنشاء صناديق استثمارية خاصة لمصلحة حكومات أو مؤسسات الأقطار المتعاقدة.

أجهزة المؤسسة:

مجلس المساهمين (الجمعية العمومية):

هو أعلى سلطة في المؤسسة، ويمثل جميع الأعضاء (دولاً وهيئات)، وتنعقد له كافة الصلاحيات اللازمة لتحقيق أغراضها. ومن المهام التي يتولاها - ضمن صلاحيات أخرى - وضع السياسة العامة التي تحكم عمل المؤسسة، وتفسير نصوص الاتفاقية، وتعديلها، وتعيين أعضاء مجلس الإدارة والمدير العام.

مجلس الإدارة:

يتألف مجلس الإدارة من ثمانية أعضاء غير متفرغين، تم اختيارهم لمدة ثلاث سنوات، وينتخب من بين أعضائه رئيساً.

ويتولى المجلس إدارة أعمال المؤسسة وفق الصلاحيات المنصوص عليها في اتفاقية المؤسسة أو المخولة له من قبل مجلس المساهمين، وتتضمن تلك الصلاحيات - ضمن مهام أخرى - إقرار النظم واللوائح المالية والإدارية إقرار برامج العمليات والبحوث المقترحة من المدير العام للمؤسسة ومتابعة تنفيذها، تحديد الأوجه التي توظف فيها أموال المؤسسة، اعتماد الموازنة التقديرية، وتقديم تقرير سنوي عن نشاط المؤسسة لمجلس المساهمين.

أسماء السادة أعضاء مجلس الإدارة:

سعادة الأستاذ/ ناصر بن محمد القحطاني	رئيساً
سعادة الأستاذ/ إسحاق عبد الغني عبد الكريم	عضواً
سعادة الدكتور/ علي رمضان أشنيبش	عضواً
سعادة الأستاذ/ أحمد محمود الحمادي	عضواً
سعادة الأستاذ/ أحمد علي بوكشيشة	عضواً
سعادة الدكتور/ جواد ناجي حرز الله	عضواً
سعادة الأستاذ/ عبد الوهاب علي عبده	عضواً
سعادة الأستاذ/ محمد الغلبزوري	عضواً

المدير العـــام:

سعادة الأستاذ/ فهد راشد الإبراهيم

الافتتاحية

تحسن بيئة أداء الأعمال في الدول العربية مدخل أساسي لجذب الاستثمار

في إطار حرص المؤسسة العربية لضمان الاستثمار وائتمان الصادرات (ضمان) على متابعة تطورات مناخ الاستثمار وبيئة أداء الأعمال في الدول العربية بدأت (ضمان) ومنذ عام 2010 في المتابعة الدقيقة والشاملة والدورية لبيانات بيئة أداء الأعمال في الدول العربية الصادرة عن مجموعة البنك الدولي، وخصصت منذ ذلك التاريخ العدد الفصلي الرابع من كل عام من نشرة «ضمان الاستثمار» لاستعراض أهم المستجدات في هذا المجال. وفي هذا السياق ونتيجة للتطورات والأحداث والمستجدات السياسية التي شهدتها الدول العربية منذ بداية عام 2011 وحتى الآن فقد اتسم أداء دول المنطقة بالتباين وفق ما ورد في آخر تقرير لبيئة أداء الأعمال لعام 2013، الذي يرصد أداء 185 دولة حول العالم منها 19 دولة عربية خلال الفترة من يونيو 2011 إلى يونيو 2012. حيث تحسن ترتيب 3 دول عربية واستقر ترتيب 4 دول عربية وتراجع ترتيب 12 دولة.

ورغم أن الدول العربية سارعت من وتيرة الإصلاحات خلال السنوات الأربع الأخيرة وطبقت نحو 132 إصلاحا سهلت بها ممارسة أنشطة الأعمال في عدد من المجالات شملت بالخصوص؛ تأسيس الشركات، واستخراج التراخيص، وإنفاذ العقود، وتسجيل الملكية، والحصول على الائتمان المصرفي، ودفع الضرائب، والتجارة عبر الحدود، وحماية المستثمرين، إلا أنه لازالت هناك معوقات قائمة، يتطلب معالجتها وذلك عن طريق مجموعة من الإصلاحات في المجالات المتصلة ببيئة أداء الأعمال، وعلى أربعة مستويات رئيسية هي؛

أولا: على مستوى الشراكة الدولية والعربية: يجب تعزيز التعاون العربي والدولي عبر الاستمرار في بناء الشراكات والتكتلات، إبرام المزيد من الترتيبات الدولية والإقليمية وخصوصا في مجال الاستثمار، تعزيز الاستفادة من قدرات مؤسسات التمويل العربية، وتشجيع الشركات عبر القومية العربية.

ثانيا: على مستوى الإصلاحات التشريعية: وذلك من خلال تحديث وتطوير التشريعات، تحقيق العدالة، إصلاح النظام القضائي، تقوية سلطة إنفاذ القانون، الحد من تدخل المؤسسات العسكرية، تعزيز الديمقراطية والشفافية والانتقال السلمي للسلطة، كفالة الاستقرار والأمن، وجودة العلاقات الخارجية.

ثالثا: على مستوى السياسات الاقتصادية: عبر تطوير البنى التحتية، ضبط السياسات الاقتصادية الداخلية وتنويع الاقتصاد، تحسين الأداء الخارجي وخصوصاً الميزان التجاري وميزان المدفوعات، تشجيع القطاع الخاص ومنحه الدعم والتمويل اللازمين للاستثمار، تشجيع الاقتصاد الجديد ونقل التكنولوجيا، وتحسين دقة الإحصاءات ونطاق تغطيتها لمختلف الميادين الاقتصادية والاجتماعية.

رابعا: على مستوى بيئة أداء الأعمال: وذلك عبر تقليص وتبسيط ودمج إجراءات تعامل الشركات وخفض زمن وكلفة تلك التعاملات على أن تكون تحت مظلة جهة وحيدة، مع التوسع في إنجاز المعاملات إلكترونيا في كافة المراحل بداية من تأسيس المشروع واستخراج التراخيص والحصول على الائتمان وتوظيف العاملين والتعامل مع سلطات المنافذ والجمارك والضرائب وغيرها.

وتسعى المؤسسة من وراء إنشاء قاعدة البيانات وتحليل وضع الدول العربية إلى رصد جوانب الضعف والقوة المحددة لمناخ الاستثمار في دول المنطقة وإلى تزويد صانعي القرار بتوصيف دقيق وعملي لكيفية تحسين بيئة أداء الأعمال وبالتالي مناخ الاستثمار، خصوصا وأن مبادرة المؤسسة قد لاقت استحسان العديد من الحكومات وتنظيمات الأعمال والمؤسسات الإقليمية والدولية المعنية.

والأهم أن مجمل الإجراءات والإصلاحات الهادفة إلى تحسين بيئة أداء الأعمال هي بمنزلة المدخل الأساسي لتعزيز الاستثمارات لتسهم في مواجهة العديد من التحديات الضخمة التي تواجه دول المنطقة على اختلاف مستوياتها ومن أهمها قضايا البطالة والفقر. حيث تشير تقديرات المؤسسة إلى أن الاستثمارات الإجمالية الحكومية والخاصة في الدول العربية المتوقعة خلال السنوات الست ما بين عامي (2012-2017) تقدر بنحو 4 تريليونات دولار متوقع أن يساهم القطاع الخاص بحوالي 60% منها، لتساعد تلك الاستثمارات في توفير ما بين 30 إلى 36 مليون فرصة عمل خلال نفس الفترة.

ولاشك أن تعاون العديد من حكومات الدول العربية مع المؤسسة في هذا المجال والاهتمام بتنفيذ الإصلاحات المطلوبة ومواصلة جهود تحسين مناخ الاستثمار يمثل الطريق الأمثل لمواجهة العديد من التحديات الاقتصادية والاجتماعية، بل والمضي قدما نحو تحقيق أهداف التنمية والتقدم.

والله ولي التوفيق

فهد راشد الإبراهيم
المدير العام

مجلس الإدارة

97 طلبا لضمان الاستثمار وتأمين ائتمان الصادرات بقيمه إجمالية 591.2 مليون دولار

مجلس إدارة المؤسسة يعقد اجتماعه الرابع لسنة 2012

عُقد الاجتماع الرابع لمجلس إدارة المؤسسة العربية لضمان الاستثمار وائتمان الصادرات يوم الأربعاء الموافق 14 نوفمبر 2012 بمقر المؤسسة في دولة الكويت حيث اعتمد المجلس بنود جدول الأعمال المعروض عليه وأهمها؛ تقرير السيد/ المدير العام عن نشاط المؤسسة عن الفترة من 1 مايو إلى 31 أغسطس 2012، الموازنة التقديرية لعام 2013 وتقرير رئيس التدقيق الداخلي. كما قرر المجلس عقد اجتماعه المقبل الأول لعام 2013 في يوم الأربعاء الموافق 20 فبراير 2013 بمقر المؤسسة في دولة الكويت.

وقد بلغت طلبات الضمان خلال الفترة 97 طلبا لضمان الاستثمار وتأمين ائتمان الصادرات، بقيمه إجمالية بلغت 591.2 مليون دولار (167 مليون د.ك)، منها 96 طلبا لتأمين ائتمان الصادرات بقيمة إجمالية بلغت 217.8 مليون دولار (61.5 مليون د.ك) توزعت على؛ 5 طلبات تأمين ائتمان تجارة داخلية بقيمة 21.1 مليون دولار (6 ملايين د.ك)، تقدمت بها شركات ومؤسسات مالية من 8 دول عربية بالإضافة إلى عدد من المصارف العربية الأجنبية المشتركة، جاءت في مقدمتها المصارف العربية الأجنبية المشتركة بنسبة 47% من إجمالي قيمة الطلبات، تليها المملكة الأردنية الهاشمية بنسبة 21.35% ثم المملكة العربية السعودية بنسبة 12.78% ثم جمهورية مصر العربية بنسبة 6.13% فالجمهورية التونسية بنسبة 5.28% فالجمهورية اللبنانية بنسبة 3.79% فالجمهورية السورية بنسبة 2% فدولة الإمارات العربية المتحدة بنسبة 1.12% وأخيرا دولة الكويت بنسبة 0.55%.

أنشطة المؤسسة

عمليات الضمان:

على صعيد عمليات تأمين ائتمان الصادرات خلال الربع الرابع (أكتوبر- ديسمبر) من عام 2012 تسلمت المؤسسة 79 طلباً لتأمين ائتمان صادرات من شركات عربية مصدرة تنتمي إلى 10 دول عربية وجهة عربية أجنبية مشتركة، وبلغ عدد عقود التأمين المبرمة 28 عقداً و 96 ملحق عقد، بلغت قيمتها حوالي 254 مليون دولار. كما تسلمت المؤسسة طلبين لتأمين مشروعين استثماريين بقيمة تبلغ حوالي 210 ملاين دولار في دولتين عربيتين من الدول الأعضاء.

اتفاقيات تعاون:

قامت المؤسسة بتوقيع مذكرات تفاهم واتفاقيات تعاون مع كل من البنك التركي للتصدير والاستيراد والمؤسسة الإسلامية لتأمين الاستثمار وتامين ائتمان الصادرات ومكتب استثمار رأس المال الأجنبي في الكويت وأحد مكاتب الاستشارات في دولة الإمارات العربية المتحدة.

الجهود التسويقية:

- تم خلال فترة التقرير تنفيذ حوالي 90 زيارة ميدانية لعدد من المصدّرين والمستثمرين والمؤسسات المالية في كل من مصر والأردن ولبنان والإمارات والسعودية بالإضافة إلى دولة المقر.
- نفذت المؤسسة مهمة تسويقية في لبنان خلال شهر أكتوبر 2012 تم خلالها زيارة عدد من الشركات.
- زار وفد من المؤسسة مصر خلال شهر نوفمبر 2012، وعقد اجتماعات مع عدد من مسئولي البنوك والبنك المركزي.
- عقد وفد المؤسسة الزائر للأردن اجتماعات مع مسئولي وزارة المالية والبنك المركزي خلال شهر نوفمبر 2012، وذلك لبحث عدد من الموضوعات ذات الاهتمام المشترك.
- قامت المؤسسة بمهمتين تسويقيتين في كل من إمارتي دبي والشارقة في دولة الإمارات العربية المتحدة خلال شهري نوفمبر وديسمبر 2012 حيث تم زيارة عدد من الشركات المصدرة والمستثمرة والمؤسسات المالية بهدف تعريفها بخدمات المؤسسة التأمينية.

الندوات والمؤتمرات:

- شاركت المؤسسة في «المؤتمر السنوي الخامس لتمويل التجارة والتصدير» والذي عقد في مصر يوم 10 أكتوبر 2012، حيث تم التواصل مع عدد من المؤسسات المالية والشركات الصناعية الكبرى المشاركة بهدف بحث إمكانية التعاون في مجال تامين وتمويل المبادلات التجارية المصرية.
- شارك وفد المؤسسة في اجتماع المجلس التنفيذي السنوي الثالث لاتحاد أمان في العاصمة الماليزية كوالالمبور خلال شهر نوفمبر 2012، حيث تمت مناقشة مختلف أنشطة الاتحاد وبرنامج عمله للفترة المقبلة.
- نظمت المؤسسة خلال شهر نوفمبر 2012 دورة تدريبية في مجال تأمين ائتمان التجارة الداخلية لموظفي احدى هيئات الضمان العربية حيث تم خلالها التطرق إلى خصائص هذا النوع من التأمين لاسيما على مستوى التسويق والاكتتاب وإعادة التأمين.
- نظمت المؤسسة ورشة عمل بعنوان «تأمين ائتمان الصادرات وضمان الاستثمار» في دبي خلال شهر ديسمبر 2012 بالتعاون مع وزارة المالية وشركة الإمارات لتأمين وائتمان الصادرات ودائرتي التنمية الاقتصادية في دبي وأبو ظبي وبرعاية معالي الشيخ حمدان بن راشد وزير المالية، وذلك لتعريف المؤسسات المالية والمصدرين والمستثمرين بمختلف خدمات وأنظمة التأمين التي تديرها المؤسسة.

الضمانات توفر مزايا عديدة وترفع من القدرة التنافسية للصادرات العربية في الأسواق الخارجية

"ضمان " قدمت 3.6 مليار دولار خلال 5 سنوات كضمانات للمصدرين من الدول العربية ضد المخاطر التجارية وغير التجارية

في إطار سعي المؤسسة العربية لضمان الاستثمار وائتمان الصادرات (ضمان) لتشجيع المصدرين من الدول العربية على دخول المزيد من الأسواق العربية وغير العربية تقدم (ضمان) العديد من الخدمات لهم من خلال توفير تأمينات متنوعة تغطي حزمة متكاملة من المخاطر التجارية وغير التجارية.

أنواع المخاطر المغطاة:

ويغطي هذا النظام نوعين من المخاطر التي تواجه المصدر بالنسبة لتأمين ائتمان الصادرات،

1- المخاطر التجارية: وتتمثل في أ- إفلاس المشتري، ب- عدم وفاء المشتري بما استحق عليه.

2- المخاطر غير التجارية: وتتمثل في أ- منع تحويل العملة، ب- عدم وفاء الجهات الحكومية بالسداد، ج- في حالة الأعمال العسكرية والاضطرابات الأهلية العامة.

وتقدم المؤسسة خدماتها لعملائها من خلال مجموعة من عقود التأمين والتي تتنوع حسب نوع العملية محل التأمين وهي: 1-عقد تأمين ائتمان شامل. 2-عقد تأمين محدد. 3-عقد تأمين خطاب اعتماد مستندي غير معزز. 4-عقد تأمين ائتمان مشترين.

مزايا الضمان:

ويوفر هذا النظام عددا من المزايا للمصدرين وأهمها:

- الوقاية المسبقة للمصدرين من مخاطر عدم دفع قيمة البضائع المصدرة.
- زيادة قدرة المصدر على المنافسة بما يتيحه التأمين من إمكانية منح العملاء المستوردين تسهيلات في السداد وشروط دفع ميسرة كالشيكات أو الكمبيالات أو التحويل البنكي دون الإصرار على الدفع نقدا أو بموجب خطابات اعتماد معززة ودون التخوف من احتمال عدم الدفع.
- الحصول على تمويل بشروط أيسر من البنوك بمجرد إتمام الشحن ودون انتظار تاريخ استحقاق قيمة البضاعة، وذلك بخصم الأوراق التجارية لدى أحد البنوك الممولة وتحويل الحق في قبض التعويض إليها.
- يمنح النظام المصدرين الطمأنينة ويمكنهم من التحكم في المخاطر وتعويض الخسارة التي قد تتعرض لها صادراتهم عند وقوع خطر مشمول بالضمان بنسبة تصل إلى 90% من قيمة الخسارة.

هذا وتمتد خبرة المؤسسة في مجال ضمان ائتمان الصادرات لنحو 3 عقود، وقامت بتوفير الحماية التأمينية للعديد من المصدرين في أغلب الدول العربية، بقيمة إجمالية بلغت نحو 3.6 مليار دولار (خلال السنوات الخمس الأخيرة 2007-2011) وبنسبة 74% من إجمالي عمليات الضمان المتنوعة التي قدمتها المؤسسة والبالغ قيمتها 4.9 مليار دولار خلال نفس الفترة، كما أدت تعويضات لعدد منهم نتيجة مخاطر تحققت في عدد من الدول.

ونظرا لأهمية هذا النوع من الضمان فقد بلغت قيمة عمليات ضمان ائتمان الصادرات في العالم للمدى القصير فقط لعام 2011 نحو 1.5 تريليون دولار إضافة إلى 191 مليار دولار لائتمان الصادرات وللاقراض للمدين المتوسط والطويل.

شروط الحصول على الضمان:

- أن تكون السلعة عربية المنشأ أو سلعة غير عربية شريطة أن تكون سلعاً إستراتيجية أو مواد أولية مستوردة بواسطة قطر عربي.
- أن يكون المستفيد من التأمين عربي الجنسية أو مملوكاً بغالبية رأسمال عربي، عدا مصدري السلع الإستراتيجية والمواد الخام حيث يمكن للمؤسسة التعاقد مع المصدرين غير العرب شريطة أن يكون المستورد عربي الجنسية.
- شرط الجدة للعمليات محل التأمين حيث لا يمكن التأمين على العمليات التي تم شحنها بالفعل.
- موافقة المؤسسة على طلب التأمين بعد عمل التقييم الائتماني لوحدة الخطر (مستورد/مشترى/ بنك).

ويذكر أن المؤسسة تقدم العديد من خدمات الضمان منها ضمان ائتمان المبيعات المحلية ضد المخاطر التجارية.

مؤشـــــرات

تطورات بيئة أداء الأعمال في الدول العربية

تحرص المؤسسة العربية لضمان الاستثمار وائتمان الصادرات على تحسين مناخ الاستثمار في الدول العربية والاستفادة من جهود المؤسسات الدولية والإقليمية الأخرى في التوعية بسبل تحقيق هذا الهدف ولذا جاء اهتمامها المبكر بتقارير ومؤشرات بيئة أداء الأعمال التي تصدر عن مجموعة البنك الدولي منذ عام 2004، خصوصا مع شمولية تلك التقارير بشأن الرصد الدقيق والكمي لتطور الأداء في القضايا الرئيسية لبيئة أداء الأعمال عبر مؤشر رئيسي و10 مؤشرات فرعية و نحو 40 مكوناً في 19 دولة عربية منذ صدور المؤشر.

وتعززت أهمية تلك التقارير وخصوصا في الدول العربية من النتائج الإيجابية العملية التي تحققت للعديد من الدول التي نفذت توصياتها، ولذا، أنشأت المؤسسة من خلال قسم البحوث والدراسات عام 2010 قاعدة بيانات لبيئة أداء الأعمال في الدول العربية وتقوم بتحديث بياناتها بشكل سنوي بل وخصصت لها النشرة الفصلية الرابعة من كل عام لاستعراض أهم محتوياتها بهدف تعميم الفائدة ونشر المعرفة.

وتقوم فكرة إنشاء قاعدة البيانات على إعادة تصنيف وعرض البيانات الصادرة من قبل البنك الدولي بهدف تحقيق ما يلي:

- استعراض لأبرز الإصلاحات التي تم إنجازها وفق آخر تقرير صادر عن البنك الدولي في هذا الشأن.
- عرض التطورات الإيجابية والسلبية التي طرأت على مكونات بيئة أداء الأعمال في كل دولة عربية منذ إطلاق كل مؤشر وحتى عام 2013 (سيتم استعراضه بشكل مفصل في كل مؤشر فرعي).
- تمكين كل دولة عربية من التعرف على نقاط قوتها وضعفها والوقوف على ضرورات الإصلاح في كل دولة مقارنة بالمتوسط العربي (سيتم استعراضه بشكل مفصل في كل مؤشر ومعبر عنها بالمربعات باللون الأحمر في كل مؤشر فرعي).
- الوقوف على ضرورات الإصلاح في كل دولة عربية بالمقارنة مع مجموعة دول منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية OECD.
- استخلاص ابرز توصيات الإصلاح في المجالات المختلفة المتصلة ببيئة أداء الأعمال في الدول العربية.

الإصلاحات المنفذة في الدول العربية:

وفقاً لتقرير بيئة أداء الأعمال لعام 2013 فقد طبقت الدول العربية نحو 12 إصلاحا سهلت به ممارسة أنشطة الأعمال مقابل 3 إجراءات جعلت بيئة العمل أكثر صعوبة. وفيما يلي ابرز الإصلاحات التي تمت في الدول العربية وفق كل مؤشر فرعي حسبما جاء في تقرير عام 2013:

- مؤشر بدء النشاط التجاري: ألغى المغرب الحد الأدنى المطلوب كشرط لتأسيس الشركات ذات المسؤولية المحدودة، وسهلت الإمارات الإجراءات بخفض الخطوات اللازمة للشركات لإعلان اسمها ومجلس إدارتها باللغتين العربية والإنجليزية بعد الحصول على تصريح باستخدام المقر.
- الحصول على الائتمان: حسنت الجزائر سبل الوصول إلى المعلومات الائتمانية بتقليص الحد الأدنى للقروض المفترض إدراجها في قاعدة بيانات القروض، وكذلك فعلت سلطنة عمان من خلال ضمان حق المقترضين في الاطلاع على البيانات الشخصية الخاصة بهم، وفي فلسطين تم إقرار ضمان معرفة وتدقيق المقترضين لمعلوماتهم الائتمانية، وفي سورية تم إنشاء نظام إلكتروني لتبادل المعلومات الائتمانية للعملاء بين البنوك ووحدات الإقراض الصغيرة مع البنك المركزي.
- تسجيل الملكية: تراجع المغرب عن الإصلاح بزيادة رسوم تسجيل الملكية للأصول المختلفة.
- توظيف العمال: خفضت سلطنة عمان عدد أيام العمل الأسبوعية، وزادت الإجازة السنوية المدفوعة باجر للعاملين عن كل سنة من سنوات الخدمة.
- الحصول على الكهرباء: سهلت هيئة الكهرباء والمياه في دبي الحصول على الكهرباء من خلال إنشاء نافذة إلكترونية واحدة، بخطوة واحدة» تسمح للعملاء بتقديم طلباتهم ومتابعة ما تم بها إلكترونيا وخفض الوقت اللازم لإنجاز المعاملات، في مقابل تراجع عن الإصلاح في السعودية بزيادة رسوم الحصول على الكهرباء .
- إنفاذ العقود: سهلت المعاملات السعودية من خلال توسيع نطاق استخدام الحاسبات الآلية ونظم التعامل الإلكتروني للمعلومات في المحاكم في مقابل تراجع عن الإصلاح في فلسطين بزيادة رسوم تحويل حقوق الملكية
- التجارة عبر الحدود: سهلت قطر المعاملات من خلال خفض الوقت اللازم لتصدير واستيراد السلع من خلال إنشاء نظام إلكتروني على الإنترنت يسمح بتقديم الإقرارات الجمركية في ميناء الدوحة.
- دفع الضرائب: تحسن في السعودية بتسهيل تسجيل المعاملات ودفع الضرائب ومساهمات الضمان الاجتماعي للشركات إلكترونيا عبر الإنترنت، وكذلك في الإمارات بنفس الآلية.

مؤشـــــــرات

المقارنة بين أداء الدول العربية ودول منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية OECD

بهدف استكمال الصورة من واقع عرض وتحليل المؤشر الرئيسي والمؤشرات الفرعيـة العشـرة وتطورها عبر الزمـن والتعرف على المجالات الرئيسـية التي تمثل ضـرورة إصـلاحية حتى تتحسـن بيئـة أداء الأعمـال في دول المنطقة واستخلاص مجموعة من الأهداف المطلوب تحقيقها تم مقارنة أداء الدول العربية معبراً عنه بمتوسـط المؤشـرات الفرعية بـأداء دول منظمة التعاون الاقتصـادي والتنمية OECD (دول مجموعة المقارنة) لكل مؤشر على حده كالتالي؛

1- مؤشـر تأسيس الكيـان القانوني للمشروع أو بدء النشاط التجاري.

- عدد الإجراءات: أداء جيد بمتوسط عربي يبلغ 8.4 إجـراءات مقارنة بمتوسط يبلغ 5.3 إجراءات لدول OECD.
- الفـترة الزمنيـة للتنفيذ معـبراً عنها بالأيـام: أداء متواضـع بمتوسـط عربي يبلـغ 22.6 يومـا مقارنة بمتوسط يبلغ 11.8 يوما لدول المقارنة.
- التكلفـة كنسـبة مـن دخـل الفـرد: أداء ضعيـف (متوسط عربي يبلغ 32.7% مقارنة بمتوسط يبلغ 4.5% فقط لدول المقارنة).
- الحـد الأدنى من رأس المـال كنسبة من دخل الفرد: أداء ضعيـف جـدا (متوسـط عربي يبلـغ 89.4% مقارنة بمتوسط يبلغ 13.3% فقط لدول المقارنة).

2- مؤشـر استخـراج تراخيص البنـاء وتوصيـل مرافقه.

- عـدد الإجـراءات: أداء جيـد (متوسـط عربي يبلغ 16.5 إجراء مقارنة بمتوسط يبلغ 13.5 إجراء لدول OECD).
- الفـترة الزمنيـة للتنفيذ معـبراً عنها بالأيـام: أداء ممتاز جدا بمتوسط عربي يبلغ 139.8 يوما مقارنة بمتوسط يبلغ 143.5 يوما لدول المقارنة.
- التكلفـة كنسبة من دخـل الفـرد: أداء ضعيف جدا بمتوسـط عربي يبلـغ 438.4% مقارنـة بمتوسط يبلغ 78.8% فقط لدول المقارنة.

3- مؤشر توصيل الكهرباء.

- عـدد الإجـراءات: أداء جيـد جداً بمتوسـط عربي يماثـل نظـيره لـدول OECD بمتوسـط يبلـغ 5 إجراءات.
- الفـترة الزمنيـة للتنفيذ معـبراً عنها بالأيـام: أداء جيد بمتوسط عربي يبلـغ 77 يوما مقارنة بمتوسط يبلغ 98.4 أيام لدول المقارنة.
- التكلفـة كنسـبة مـن دخـل الفـرد: (أداء مـتردد) (متوسط عربي يبلـغ 1609.9% مقارنة بمتوسط يبلغ 93% فقط لدول المقارنة).

4- مؤشر تسجيل الملكية العقارية.

- عدد الإجراءات: أداء جيد جدا بمتوسط عربي 5.7 إجراءات يقارب نظيره لدول OECD بمتوسط يبلغ 4.6 إجراءات.
- الفـترة الزمنيـة للتنفيذ معـبراً عنها بالأيـام: أداء جيـد جدا بمتوسـط عربي يبلـغ 33.5 يوما مقارنة بمتوسط يبلغ 25.9 يوماً لدول المقارنة.
- التكلفـة كنسـبة مـن دخـل الفـرد: أداء جيـد جداً بمتوسط عربـي يبلغ 5.5% مقارنـة بمتوسط يبلغ 4.5% فقط لدول المقارنة.

5- مؤشر الحصول على الائتمان.

- قوة الحقوق القانونيـة: أداء ضعيف بمتوسط عربي 3 درجـات من إجمالي 10 درجـات يقل عن نظيره لدول OECD البالغ 7.1 درجة.
- مـدى عمـق المعلومـات الائتمانيـة: أداء متوسـط بمتوسـط عربـي يبلـغ 3.4 درجات مـن إجمالي 6 درجـات مقارنـة بمتوسـط يبلغ 4.8 درجـات لدول المقارنة.
- تغطية السجلات العامة للمعلومات الائتمانية كنسبة من السكان الراشدين: أداء ضعيف بمتوسط عربي يبلـغ 7.3% مقارنة بمتوسـط يبلغ 10.2% لدول المقارنة.
- تغطية المراكز الخاصة للمعلومات الائتمانية كنسبة مـن السـكان الراشديـن: (أداء مـتردد) (متوسط عربـي يبلغ 8.1% مقارنـة بمتوسط يبلغ 67.4% لدول المقارنة).

6- مؤشر حماية المستثمر.

- نطـاق الإفصاح: أداء جيد جـداً (متوسط عربي 6 درجات من إجمالي 10 درجات يماثل تقريبا نظيره لدول OECD البالغ 6.4 درجات).
- نطـاق مسئولية أعضـاء مجلـس الإدارة: أداء جيد جدا (متوسط عربي يبلـغ 4.7 درجات من إجمالي 10 درجـات مقـارب لمتوسط يبلـغ 5.2 درجة لدول المقارنة).
- سهولة لجوء المساهمين للقضاء: أداء جيد (متوسط عربـي يبلـغ 3.8 درجـات من إجمـالي 10 درجات مقارب لمتوسط يبلغ 6.8 درجات لدول المقارنة).
- قوة حمايـة المستثمرين: أداء جيـد (متوسط عربي يبلـغ 4.8 درجـات من إجمـالي 10 درجات مقارب لمتوسط يبلغ 6.1 درجات لدول المقارنة).

7- مؤشر دفع الضرائب.

- عـدد مدفوعـات الضرائـب سنويـا: أداء ضعيـف (متوسـط عربي 21.4 مرة يزيـد على نظيره لدول OECD البالغ 12 مرة).
- الوقـت المستغرق للتعامل مـع السلطـات الضريبية معبراً عنهـا بالساعات سنويـا: أداء جيد (متوسط عربي يبلغ 205 ساعات مقارنة بمتوسط يبلغ 176 ساعة لدول المقارنة).
- إجمـالي الضرائـب كنسبة مـن الأربـاح: أداء جيد بمتوسط عربـي يبلغ 33.3% مقارنة بمتوسط يبلغ 42.7% لدول المقارنة.

8- مؤشر التجارة عبر الحدود.

- عدد الوثائق المطلوبة للتصدير: أداء جيد (متوسط عربي 6 وثائق يقارب نظيره لدول OECD بمتوسط يبلغ 4 وثائق).
- الوقت المستغـرق للتصدير معبراً عنها بالأيام: أداء جيـد (متوسط عربي يبلغ 21 يوماً مقارنة بمتوسط يبلغ 10 أيام لدول المقارنة).
- تكلفة التصديـر بالدولار لكل شحنة: أداء جيد جداً (متوسـط عربي يبلـغ 1149 دولاراً يقارب متوسط يبلغ 1028 دولارا لدول المقارنة).
- عدد الوثائق المطلوبة للاستيراد: أداء جيد (متوسط عربـي 8 وثائق يقارب نظيره لدول المقارنة بمتوسط يبلغ 5 وثائق).
- الوقـت المستغـرق للاستـيراد معـبراً عنـه بالأيام: متوسط عربـي يبلغ 25 يوماً مقارنـة بمتوسط يبلغ 10 أيام لدول المقارنة.
- تكلفـة التوريـد بالـدولار لـكل شحنـة: أداء جيـد بمتوسط عربـي يبلـغ 1346 دولارا يقارب متوسط يبلغ 1080 دولارا لدول المقارنة.

9- مؤشر إنفاذ العقود.

- عـدد الإجـراءات: أداء جيـد (متوسـط عربي 45 إجراء يقـارب نظيره لـدول OECD بمتوسط يبلغ 31 إجراء).
- الفـترة الزمنيـة للتنفيذ معـبراً عنها بالأيـام: أداء جيد بمتوسط عربي يبلغ 661 يوماً مقارنة بمتوسط يبلغ 510 ايام لدول المقارنة.
- التكلفة الرسمية كنسبة من قيمة المطالبة: أداء جيد جـداً بمتوسط عربـي يبلـغ 23% مقارنة بمتوسط يبلغ 20% لدول المقارنة.

10- مؤشر تسوية حالات الإعسار (إغلاق النشاط)

- الفـترة الزمنيـة اللازمـة بالسنـوات: أداء ضعيف بمتوسط عربـي يبلغ 3.5 سنـوات مقارنة بمتوسط يبلغ 1.7 سنة لدول OECD.
- التكلفـة كنسبـة مـن قيمـة الممتلـكات: أداء جيـد بمتوسط عربـي يبلغ 13.9% مقارنة بمتوسط يبلغ 8.8% لدول المقارنة.
- مؤشـر إيجابيـة دور القضـاء: أداء جيـد بمتوسط عربـي يبلـغ 0.1% مقارنة بمتوسـط يبلغ 0.8% لدول المقارنة.
- معـدل اسـترداد الأمـوال بالسنت لـكل دولار: أداء ضعيـف جـدا بمتوسـط عربـي يبلـغ 32.6 سنـت لـكل دولار مقارنة بمتوسط يبلـغ 70.6 سنت لدول المقارنة.

مؤشـــــــرات

كيف تقرأ الجداول والمؤشرات المعروضة باستخدام الألوان والعلامات

نظرا لحرص فريق البحث في المؤسسة العربية لضمان الاستثمار وائتمان الصادرات (ضمان) على عرض أكبر قدر من البيانات الخاصة ببيئة أداء الأعمال في الدول العربية والتي استخلصها الفريق من قاعدة بيانات البنك الدولي وفي ذات الوقت تمكين القراء من التعامل بسهولة مع تلك البيانات المكثفة المعروضة في الجداول فقد تم اللجوء إلى عدد من الوسائل أبرزها ما يلي:

- تم ترتيب الدول العربية بحسب أفضلية ترتيبها العالمي من بين 185 دولة في المؤشر الرئيسي كما تم رصد التغيرات التي طرأت على الترتيب العالمي لتلك الدول ما بين عامي 2012 و2013.
- تم ترتيب الدول العربية بحسب أفضلية ترتيبها العالمي من بين 185 دولة في المؤشرات العشرة الفرعية كما تم رصد التغيرات التي طرأت على الترتيب العالمي لتلك الدول ما بين عامي 2012 و2013.
- تم رصد تطور قيم مكونات المؤشرات الفرعية العشرة والبالغ عددها 40 مكونا في 19 دولة عربية منذ صدور المؤشر وحتى عام 2013 مع توضيح طبيعة هذا التغير اذا ما كان إيجابيا أم سلبيا باستخدام العلامات.
- تم عرض قيمة المتوسط العربي في كل مكون فرعي ونظيره في دول منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية OECD وذلك بهدف المقارنة المحفزة لبلوغ مستويات الأداء المتميز من خلال المزيد من الإصلاحات.
- تم استخدام الألوان للتعبير عن الأداء الحالي للدول العربية بالنسبة لكل مكون وذلك بالمقارنة بالمتوسط العربي حيث تتدرج الأفضلية كما يلي:
  - اللون الأخضر الغامق (أداء متميز) ومعناه أن قيمة المكون في الدولة أفضل بكثير من المتوسط العربي لقيمة المكون إلى الأخضر الفاتح (أداء جيد)
  - اللون الأصفر (أداء معتدل) ومعناه أن قيمة المكون في الدولة قريب من المتوسط العربي لقيمة المكون أي داخل حدود الـ 10% زيادة ونقصانا عن المتوسط العربي.
  - الأحمر الفاتح (أداء غير مرضٍ) ومعناه أن قيمة المكون في الدولة أسوأ بكثير من المتوسط العربي لقيمة المكون وصولا إلى الأحمر الغامق أكثر سوءا (أداء غير مرضٍ على الإطلاق ويحتاج لإصلاح شامل وسريع).
- تم استخدام الإشارات للتعبير عن طبيعة التغير في المكونات الفرعية خلال الفترة المعروضة كما يلي:
  - (علامة √) تشير إلى تغير إيجابي في قيمة المكون بالنسبة للدولة خلال سنوات المقارنة وذلك بفضل الإصلاحات التي اتخذتها الدولة المشار إليها.
  - علامة (X) إلى تغير سلبي في قيمة المكون بالنسبة للدولة خلال سنوات المقارنة وذلك نتيجة تراجعها عن الإصلاح أو جعل المكون أكثر صعوبة أو كلفة.
  - (علامة !) فتشير إلى بقاء الأداء ثابتا بالنسبة للمكون في الدولة المشار إليها دون تغيير خلال الفترة موضع المقارنة.

مفتاح الجدول	✓ تعني أن التغير في قيمة المؤشر شهد تحسناً	! تعني أن قيمة المؤشر لم تتغير خلال الفترة	✗ تعني أن التغير في قيمة المؤشر شهد تراجعاً
أفضل ← معتدل ← أسوأ			

مؤشـــــــرات

المؤشر العام لسهولة أداء الأعمال

يتتبع تقرير بيئة أداء الأعمال، الإصلاحات التنظيمية التي تهدف إلى توفير المزيد من السهولة في أداء الأعمال في العالم والدول العربية منذ إطلاقه عام 2004، من خلال قياس تأثير هذه الإصلاحات على المؤشرات الفرعية العشرة المكونة لمؤشر سهولة أداء الأعمال.
ويتكون المؤشر العام المركب من عشرة مؤشرات فرعية هي: مؤشر تأسيس المشروع، مؤشر استخراج التراخيص، مؤشر الحصول على الكهرباء، مؤشر تسجيل الممتلكات، مؤشر الحصول على الائتمان، مؤشر حماية المستثمر، مؤشر دفع الضرائب، مؤشر التجارة عبر الحدود، مؤشر إنفاذ العقود، وأخيرا مؤشر إغلاق المشروع.

ويرصد تقرير عام 2013 لممارسة أنشطة الأعمال مقاييس موضوعية للإجراءات الحكومية المنظمة لأنشطة الأعمال وإنفاذها في 185 دولة، وكذلك في مدن مختارة داخل الدول.

وقد تم إطلاق تقارير متخصصة عن الدول العربية برعاية ومشاركة عدد من المؤسسات الإقليمية والقطرية العربية بداية من عام 2009 لتغطي 20 دولة عربية.

وضع الدول العربية في المؤشر العام

- حافظت السعودية على تصدرها المؤشر عربيا بترتيب عالمي متقدم للغاية لهذا العام 22، وتلتها الإمارات في المركز الثاني عربيا والـ 26 عالميا، قطر في المركز الثالث عربيا والـ 40 عالميا، البحرين في المركز الرابع عربيا والـ 42 عالميا، سلطنة عمان في المركز الخامس عربيا والـ 47 عالميا.
- يلاحظ أن هناك تفاوتاً كبيراً في ترتيب الدول العربية على الصعيد العالمي حيث تراوح الترتيب ما بين المركز الـ22 والمركز الـ171 عالميا إضافة إلى وجود فروق أيضا ما بين الدول في مقدمة الترتيب العربي.
- جاءت دول مجلس التعاون الخليجي ضمن المراكز العشرة الأولى عربيا إضافة إلى تونس والمغرب والأردن ومصر.

وبالمقارنة مع العام 2012 يمكن استنتاج ما يلي:

- سجلت 3 دول عربية تحسنا هي؛ السعودية (مركز واحد) إلى المركز الـ 22 عالميا، الإمارات (3 مراكز) إلى المركز الـ26 عالميا، ومصر (مركز واحد) إلى المركز الـ109 عالميا.
- سجلت 12 دولة عربية تراجعا هي؛ البحرين (3 مراكز) إلى المركز الـ42 عالميا، تونس (5 مراكز) إلى المركز الـ50 عالميا، الكويت (5 مراكز) إلى المركز الـ82 عالميا، المغرب (4 مراكز) إلى المركز الـ97 عالميا، الأردن (مركز) إلى المركز الـ106عالميا. لبنان (3 مراكز) إلى المركز الـ115 عالميا، اليمن (17 مركزا) إلى المركز الـ118 عالميا، السودان (3 مراكز) إلى المركز الـ143 عالميا، سورية (7 مراكز) إلى المركز الـ144 عالميا، الجزائر (مركزان) إلى المركز الـ152 عالمياً، العراق (مركزان) إلى المركز الـ165 عالميا، موريتانيا (3مراكز) إلى المركز الـ167 عالميا.
- حافظت 4 دول عربية واحدة على ترتيبها العالمي في المؤشر هي؛ قطر؛ عند الترتيب الـ3 عربيا والـ40 عالميا، سلطنة عمان؛ عند الترتيب الـ5 عربيا والـ47 عالميا، فلسطين؛ عند الترتيب الـ13 عربيا والـ135 عالميا، جيبوتي؛ عند الترتيب الـ19 عربيا والـ171 عالميا.
- تم إعادة النظر في ترتيب الدول العربية في المؤشر العام لبيئة أداء الأعمال لعام 2012 في التقرير الجديد لعام 2013 بناء على مراجعة وتصحيح بيانات مسح الدول وبلغ معدل التصحيح بين تقريري 2012 و 2013 نحو 8.6% وقد تم التعديل فقط للتغييرات التي تتجاوز 5%.

حيث شهدت معظم الدول العربية تغيرات واضحة في ترتيبها العالمي وذلك وفق ما يلي:

ترتيب الدول العربية في مؤشر بيئة أداء الأعمال لعام 2013

الترتيب عربياً	الدولة	الترتيب عالمياً (185 دولة)		التغير في الترتيب	عدد الإصلاحات خلال العام
		2012	2013		
1	السعودية	23	22	1	2
2	الإمارات	29	26	3	3
3	قطر	40	40	0	1
4	البحرين	39	42	-3	0
5	سلطنة عمان	47	47	0	2
6	تونس	45	50	-5	0
7	الكويت	77	82	-5	0
8	المغرب	93	97	-4	1
9	الأردن	105	106	-1	0
10	مصر	110	109	1	0
11	لبنان	112	115	-3	0
12	اليمن	101	118	-17	0
13	فلسطين	135	135	0	1
14	السودان	140	143	-3	0
15	سورية	137	144	-7	1
16	الجزائر	150	152	-2	1
17	العراق	163	165	-2	0
18	موريتانيا	164	167	-3	0
19	جيبوتي	171	171	0	0

المصدر: قاعدة بيانات بيئة أداء الأعمال 2013

تصحيحات تقرير 2013 لترتيب الدول العربية في تقرير 2012

الدولة	ترتيب 2012 وفق تقرير 2012	ترتيب 2012 وفق تقرير 2013	التغير
السعودية	12	23	-11
الإمارات	33	29	4
قطر	36	40	-4
البحرين	38	39	-1
سلطنة عمان	49	47	2
تونس	46	45	1
الكويت	67	77	-10
المغرب	94	93	1
الأردن	96	105	-9
مصر	110	110	0
لبنان	104	112	-8
اليمن	99	101	-2
فلسطين	131	135	-4
السودان	135	140	-5
سورية	134	137	-3
الجزائر	148	150	-2
العراق	164	163	1
موريتانيا	159	164	-5
جيبوتي	170	171	-1

المصدر: قاعدة بيانات بيئة أداء الأعمال 2013

مؤشـــــــرات

1- مؤشر بدء المشروع

عمليـة تأسيس الكيان القانوني للمؤسسة تعد من العوامل الحاكمـة لبيئة أداء الأعمال في أي دولة لكونها أول خطوة عنـد اتخاذ قـرار الاستثمار. ويتكون مؤشـر بدء النشاط (تأسيـس الكيـان القانوني) من أربعـة مؤشرات فرعية. وفي كل حالـة مـن تلك الحـالات فإن ارتفـاع المؤشر يعبر عـن صعوبة بدء وتأسيس الأعمال ممـا يعنى أن المستثمر يواجـه العديد من المعوقات والقيود المفروضة مثل التكلفة والتأخير والتعقيدات الإجرائية. ويشير ذلك بدوره إلى أن عـددا قليلا من المستثمرين سوف يتمكنون من تنفيذ هذه الإجراءات والمتطلبات وتحمل تلك التكاليف.

وتتمثل هذه المؤشرات في الآتي:

- **عدد الإجراءات المطلوبة لتسجيل الشركة**؛

يعـرّف الإجـراء بأنـه أي تعامـل بـين مؤسسـي الشركة وأطراف خارجية (على سبيل المثال، الأجهزة الحكومية، أو المحامـون، أو المراجعـون، أو موظفـو مصلحـة الشهر العقاري والتوثيق).

- **الفترة الزمنية اللازمة لإنجاز هذه الإجراءات**؛

إجمـالي عدد الأيـام اللازمة لتسجيل إحـدى الشركات. ويحسـب هذا المقياس متوسط المـدة الزمنية بالأيام التي يـرى محامو تأسيـس الشركات ضرورتهـا لاستيفاء أحد الإجـراءات بأقل قدر مـن المتابعة مع الهيئـات والمصالح الحكومية، ودون أية تكاليف إضافية.

- **تكلفـة إنجـاز هـذه الإجـراءات كنسبة مـن نصيب الفرد من الدخل القومي**؛

تحسـب التكلفة كنسبة مئوية مـن متوسط الدخل القومي للفـرد في البلـد المعنـي. وتشمـل التكلفة جميـع الرسوم الرسمية والرسـوم المتعلقة بالخدمات القانونية أو المهنية إذا كان ذلك مطلوبا بموجب القانون.

- الحـد الأدنى لرأس المال القانـوني اللازم لتأسيس شركـة جديدة كنسبة مـن نصيب الفرد من الدخل القومي؛
- المبلـغ الذي يتعـين على صاحب منشـأة الأعمال أن يودعـه لدى أحد البنوك أو مصلحة الشهر العقاري والتوثيـق قبل إجراءات التسجيل، ولمدة تصل إلى 3 أشهر بعد التأسيس.

ترتيب الدول العربية في مؤشر بدء المشروع لعام 2013

الترتيب عربياً	الدولة	الترتيب عالمياً (185 دولة) 2012	2013	التغير
1	الإمارات	46	22	24
2	مصر	23	26	-3
3	المغرب	94	56	38
4	تونس	54	66	-12
5	سلطنة عمان	67	73	-6
6	السعودية	73	78	-5
7	البحرين	84	88	-4
8	الأردن	92	103	-11
9	قطر	107	109	-2
10	اليمن	64	110	-46
11	لبنان	111	114	-3
12	السودان	128	122	6
13	سورية	126	132	-6
14	الكويت	142	142	0
15	الجزائر	155	156	-1
16	موريتانيا	159	160	-1
17	العراق	177	177	0
18	فلسطين	177	179	-2
19	جيبوتي	181	185	-4

المصدر: قاعدة بيانات بيئة أداء الأعمال 2013

وضع الدول العربية في المؤشر:

إن المتتبـع لترتيب الـدول العربية في المؤشـر لعام 2013 مقارنـة بنظيره لعـام 2012 يتضـح لديـه عـدد مـن الملاحظات منها؛

- هنـاك تراجع عام لترتيـب الـدول العربية في هذا المؤشـر الفرعي في الترتيـب العالمي حيث توجد 12 دولة عربية ترتيبها يتجـاوز الـ100 عالميا ولا توجد دولـة واحـدة في قائمـة الـدول العشريـن الأفضل عالميا.
- 3 دول نجحـت في تحسـين ترتيبهـا العالمـي هـي؛ الإمـارات التـي ارتفعـت (24 مركزا) إلـى الـ 22 عالميا والمغرب التي ارتفعت (38 مركزا) إلى الـ56 عالميا ثم السودان التـي ارتفعت (6 مراكز) إلى الـ 122 عالميا.
- 14 دولـة شهـدت تراجعـا في ترتيبهـا العالمي هي؛ مصر التي انخفضـت (3 مراكز) إلى الـ 26 عالميا وتونس التي انخفضت (12 مركزا) أيضا إلى الـ66 عالميـا ثم سلطنة عمان بتراجـع (6 مراكز) إلى الـ 73 عالميـا، والسعودية التـي انخفضت (5 مراكز) إلـى الـ 78 عالميـا، والبحرين التـي انخفضت (4 مراكـز) إلى الـ 88 عالميـا، الاردن التي انخفضت (11 مركـزا) إلـى الـ 103 عالميـا، قطـر التـي انخفضـت (مركزين) إلـى الـ 109 عالميـا، اليمن التـي انخفضـت (46 مركزا) إلى الـ 110 عالميا، لبنان بتراجع (3 مراكز) إلى الـ 114 عالميا، سورية بهبـوط (6 مراكز) إلـى الـ 132 عالميـا والجزائر التي انخفضت (مركزا واحـدا) إلى الـ 156 عالميا وموريتانيـا التي انخفضت (مركـزا واحدا) إلى الـ 160 عالميـا، وفلسطين التـي انخفضت (مركزين) إلـى الـ 179 عالميـا، وجيبوتي التـي انخفضت (4 مراكز) إلى الـ 185 عالميا.
- حافظت دولتان على ترتيبها وهي؛ الكويت في المرتبة الـ 142 عالميا، والعراق في المرتبة الـ 177 عالميا.

ويتضـح مـن متابعـة قيـم مكونـات المؤشـر الفرعي بدء المشـروع في الدول العربية خلال الفـترة 2003 – 2013 التطورات التالية بالنسبة لكل مكون:

عدد الإجراءات المطلوبة لتسجيل الشركة

- لبنـان وسلطنة عمان ثم مصـر والمغرب و الإمارات واليمن الأفضل بـ 5 و6 إجراءات على التوالي خلال تقدير العام 2013 (باللون الأخضر).
- تحسـن الوضع في مصر والعـراق والأردن والكويت ولبنان وموريتانيا والمغرب وسلطنة عمان والسعودية وسوريـة والإمارات وفلسطـين واليمن (علامة √) أي تم اختصار عدد الإجراءات خلال الفترة .

الوقت المستغرق (بالأيام)

- مصـر الأفضل بـ 7 أيام فقط تليهـا سلطنة عمان والإمـارات بـ8 أيـام ثم البحرين ولبنـان وقطر بـ9 أيـام فتونـس والأردن والمغـرب وسوريـة (باللـون الأخضر).
- تحسـن الوضع في مصر والعـراق والأردن والكويت ولبنان وموريتانيا والمغرب وسلطنة عمان والسعودية والسـودان وسوريـة والإمـارات وفلسطـين واليمن خلال الفترة 2004 – 2013.

التكلفة كنسبـة من متوسط دخل الفـرد في القطر المعني (%)

- البحرين الأفضل بنسبة 0.7% ثم الكويت فسلطنة عمـان وتونس وقطر والسعوديـة فالإمارات الأفضل بمعدلات 1.1 و2.6 و4.1 و4.9 و5 و6 على التوالي.
- تراجعت التكلفة في كل الدول العربية ماعدا العراق التـي ارتفعت فيهـا بنسبة 38% خـلال الفترة في حـين لم تتغير في البحرين خـلال الفترة بين عامي 2004 و2013.

الحد الأدنى لرأس المال المطلوب كنسبة من متوسط دخل الفرد (%)

- مصر والأردن والمغرب والسعودية والسودان وتونس والإمـارات واليمن الأفضل دون حد ادني ثم العراق والجزائـر ولبنان والكويت وقطر بنسب تراوحت ما بين 25.2 و60.7%.
- تحسـن الوضع في كل الدول العربية ماعدا فلسطين تراجعـت فيهـا النسبـة في حـين أنه ومنـذ إصدار المؤشر لا يتطلـب في السودان أي رأس مال لتأسيس المشروع أو النشاط التجاري.

مؤشر بدء المشروع لعام 2013

الدولة	الإجراءات (عدد)		الزمن (أيام)		التكلفة (كنسبة من دخل الفرد)		الحد الأدنى من رأس المال (كنسبة من دخل الفرد)	
	2013	2013 - 2004	2013	2013 - 2004	2013	2013 - 2004	2013	2013 - 2004
الجزائر	14	0	25	0	12.1	-4	27.2	-46
البحرين	7	0	9	0	0.7	0	229.9	-26
جيبوتي	11	0	37	0	150.7	-84	383.6	-188
مصر	6	-7	7	-30	10.2	-55	0	-855
العراق	10	-1	74	-3	81.1	38	25.2	-6
الأردن	7	-6	12	-67	13.8	-90	0	-1,176
الكويت	12	-1	32	-3	1.1	-1	56.7	-92
لبنان	5	-1	9	-37	67	-63	35.2	-47
موريتانيا	9	-2	19	-63	47.6	-94	327.9	-531
المغرب	6	-5	12	-24	15.5	-11	0	-761
سلطنة عمان	5	-5	8	-27	2.6	-2	223.1	-444
قطر	8	2	9	3	4.9	-16	60.7	-110
السعودية	9	-5	21	-53	5	-61	0	-1,520
السودان	10	0	36	-3	20	-58	0	0
سورية	7	-5	13	-30	15.6	-19	122.6	-4,987
تونس	10	0	11	0	4.1	-8	0	-344
الإمارات	6	-4	8	-11	6	-13	0	-240
فلسطين	11	-1	48	-58	91	-3	206.7	143
اليمن	6	-6	40	-32	71.9	-185	0	-1,723
المتوسط	8.4	-3	22.6	-27	32.7	-37	89.4	-884
OECD	5.3	-2	11.8	-22	4.5	-5	13.3	-39

مفتاح الجدول

- ✓ تعني أن التغير في قيمة المؤشر شهد تحسناً
- ! تعني أن قيمة المؤشر لم تتغير خلال الفترة
- ✗ تعني أن التغير في قيمة المؤشر شهد تراجعاً

أفضل ← معتدل ← أسوأ

مؤشـــــــرات

2- مؤشر استخراج التراخيص

يقيس المؤشر مدى مرونة استصدار تراخيص بناء وتشييد مبنى تجاري لممارسة نشاط مشروع صغير أو متوسط الحجم من خلال رصد عدد الإجراءات اللازمة لاستصدار هذه التراخيص والفترة الزمنية المستغرقة لإنجازها وتكلفة استصدارها التي تمثل كافة الرسوم القانونية المطلوبة رسمياً، بما في ذلك استيفاء الإشعارات والمستندات المطلوبة لاستصدار كافة تراخيص مرافق البنية التحتية المتعلقة بمعاينة وفحص وتركيب وتوصيل المياه والصرف الصحي والكهرباء والاتصالات.

وتفترض منهجية احتساب المؤشر أن صاحب المشروع على دراية بكافة الأنظمة القائمة، وبالتالي فلن يلجأ لتأجير وسيط لإتمام الإجراءات المطلوبة إلا إذا طلب منه ذلك بموجب القانون.

وقد اعتمد تقرير هذا العام على بيانات تم جمعها في إطار مشروع تقرير ممارسة أنشطة الأعمال، الذي يقوم بقياس ومقارنة الإجراءات الحكومية والإجراءات البيروقراطية ذات الصلة بدورة حياة منشآت الأعمال المحلية صغيرة ومتوسطة الحجم. وقد تمت إضافته منذ عام 2006.

ويتكون المؤشر الفرعي الرئيسي من ثلاثة مؤشرات فرعية هي؛

- عدد الإجراءات اللازمة لاستصدار تراخيص بناء وتشييد مبنى تجاري لممارسة نشاط مشروع صغير أو متوسط الحجم؛
- الفترة الزمنية اللازمة لاستصدار تراخيص (معبرا عنها بعدد الأيام)؛
- التكلفة الرسمية (دون أية رسوم غير رسمية) لإنجاز إجراءات استصدار تلك التراخيص بما في ذلك الإشعارات والمستندات المطلوبة لاستصدار كافة تراخيص مرافق البنية التحتية المتعلقة بتوصيل المياه والصرف الصحي والكهرباء والاتصالات. (كنسبة من نصيب الفرد من الدخل القومي).

وضع الدول العربية في المؤشر:

- بالنسبة لترتيب الدول العربية في المؤشر لعام 2013 مقارنة بنظيره لعام 2012 تحتل 13 دولة عربية ترتيباً عالمياً متأخراً يتجاوز الـ70 عالمياً فيما تقع 3 دول فقط في قائمة الدول العشرين الأفضل عالمياً.
- نجحت 3 دول في تحسين ترتيبها العالمي في مؤشر 2013 مقارنة بمؤشر العام السابق هي؛ الإمارات التي ارتفعت (مركزا واحدا) إلى الـ 13 عالمياً والكويت التي ارتفعت (مركزين) إلى الـ119 عالمياً ثم السودان التي ارتفعت (8 مراكز) إلى الـ156 عالمياً.
- بقية الدول العربية شهدت تراجعاً في ترتيبها بنسب متفاوتة وخصوصاً اليمن 32 مركزاً ولبنان 11 مركزاً وموريتانيا 9 مراكز ومصر 7 مراكز وتونس 6 مراكز.

ويتضح من متابعة قيم مكونات المؤشر الفرعي استخراج تراخيص البناء في الدول العربية خلال الفترة 2006– 2013 التطورات التالية بالنسبة لكل مكون:

عدد الإجراءات المطلوبة لاستخراج تراخيص البناء

- البحرين والعراق واليمن الأفضل بـ 12 إجراء فقط خلال العام 2013 (باللون الأخضر) ثم سلطنة عمان (13 إجراء) فالإمارات 14 والسعودية ثم جيبوتي والمغرب 15 فالسودان وقطر 16 إجراء.
- تحسن الوضع بتخفيض عدد الإجراءات في مصر والأردن وموريتانيا والمغرب والسعودية والإمارات (علامة √)

الوقت المستغرق (بالأيام)

- البحرين الأفضل بـ 43 يوماً فقط تليها الإمارات بـ46 يوما ثم قطر 62 يوما ثم الأردن بـ70 يوما تليها موريتانيا 82 يوما ثم تونس 88 يوما.
- تحسن الوضع في البحرين ومصر والأردن والكويت وموريتانيا والمغرب وسلطنة عمان والسعودية وتونس والإمارات خلال الفترة 2006 – 2013.

التكلفة الرسمية (% من متوسط دخل الفرد)

- قطر الأفضل بنسبة تكلفة تبلغ 1.1% من متوسط دخل الفرد تليها الإمارات بفارق كبير وبنسبة 9.2% ثم البحرين 9.5% تليها السعودية 24.7% ثم سلطنة عمان بنسبة 37.6%.
- تراجعت التكلفة في كل الدول العربية ماعدا الجزائر والبحرين والعراق وقطر والإمارات وفلسطين ارتفعت فيها النسبة خلال الفترة 2006 – 2013.

ترتيب الدول العربية في مؤشر استخراج تراخيص البناء لعام 2013

الترتيب عربياً	الدولة	الترتيب عالمياً (185 دولة) 2012	2013	التغير
1	البحرين	6	7	-1
2	الإمارات	14	13	1
3	قطر	17	18	-1
4	السعودية	28	32	-4
5	سلطنة عمان	58	59	-1
6	اليمن	30	62	-32
7	المغرب	74	79	-5
8	العراق	80	84	-4
9	تونس	87	93	-6
10	الأردن	97	102	-5
11	موريتانيا	106	115	-9
12	الكويت	121	119	2
13	فلسطين	128	130	-2
14	سورية	129	134	-5
15	الجزائر	137	138	-1
16	جيبوتي	142	145	-3
17	السودان	164	156	8
18	مصر	158	165	-7
19	لبنان	161	172	-11

المصدر: قاعدة بيانات بيئة أداء الأعمال 2013

مؤشر استخراج تراخيص البناء لعام 2013

الدولة	الإجراءات (عدد) 2013	الإجراءات (عدد) 2013 - 2006	الزمن (أيام) 2013	الزمن (أيام) 2013 - 2006	التكلفة (كنسبة من دخل الفرد) 2013	التكلفة (كنسبة من دخل الفرد) 2013 - 2006
الجزائر	19	0	281	0	54.6	13
البحرين	12	0	43	-7	9.5	1
جيبوتي	15	1	172	1	2,023.60	-544
مصر	22	-3	218	-31	135	-797
العراق	12	0	187	0	109.8	4
الأردن	17	-3	70	-22	529.8	-647
الكويت	24	0	130	-26	96.1	-129
لبنان	19	0	219	0	301.8	-140
موريتانيا	16	-6	82	-80	2,796.60	-360
المغرب	15	-1	97	-17	220.2	-163
سلطنة عمان	13	0	174	-12	37.6	-72
قطر	16	0	62	0	1.1	0.3
السعودية	14	-1	103	-4	24.7	-6
السودان	16	0	270	0	240.3	-627
سورية	23	0	104	0	483.9	-417
تونس	17	0	88	-2	256	-175
الإمارات	14	-5	46	-34	9.2	2
فلسطين	17	0	119	7	948.1	47
اليمن	12	0	191	75	52.4	-87
المتوسط	16.5	-1	139.8	-19	438.4	-292
OECD	13.5	-0.2	143.5	-24.8	78.7	6.3

مفتاح الجدول

✓ تعني أن التغير في قيمة المؤشر شهد تحسناً

! تعني أن قيمة المؤشر لم تتغير خلال الفترة

✗ تعني أن التغير في قيمة المؤشر شهد تراجعاً

أفضل ← معتدل ← أسوأ

مؤشـــــرات

3- مؤشر توصيل الكهرباء

ما من شك في أن خدمة توصيل الطاقة الكهربائية، بالتوازي مع غيرها من خدمات البنية التحتية مثل التزود بالمياه والوقود وتعبيد الطرق وشبكات الاتصالات، من الخدمات الضرورية التي بدونها لا يمكن للمشاريع بكافة أنواعها البدء في ممارسة أنشطتها أو الاستمرار فيها.

ويتضمن «مؤشر توصيل الكهرباء»، الذي تم استحداثه بشكل نهائي العام الجاري مجموعة من المؤشرات الفرعية لقياس مدى سهولة حصول الشركات على الكهرباء. ورغم أن المؤشر يركز على خدمة توصيل التيار الكهربائي بما يمثل مرحلة قصيرة تقع في نهاية سلسلة من مراحل تقديم خدمات توليد ونقل وتوزيع وتوصيل التيار الكهربائي، إلا أنه ساعد على توفير بيانات ومعلومات غير مسبوقة سواء بالنسبة لبعض الخدمات وكذلك الدول، بما في ذلك كفاءة وتكلفة الخدمات المقدمة للعملاء التجاريين من قبل شركات توزيع الكهرباء، ومدى تعقيد أو مرونة إجراءات توصيل التيار الكهربائي.

ويشتمل مؤشر توصيل التيار الكهربائي على ثلاثة مؤشرات فرعية هي:

- مؤشر عدد الإجراءات اللازمة لتسجيل وتنظيم عمليات التوصيل؛ أي عدد مرات تردد العميل على شركة توزيع الكهرباء ويساعد هذا المؤشر في تحديد الاختناقات في عملية توصيل التيار الكهربائي.
- الوقت المستغرق لتوصيل التيار؛ ويقيس الفترة الزمنية التي تستغرقها شركات توزيع الكهرباء لتلبية طلب عميل تجاري معبراً عنها بعدد الأيام.
- تكلفة توصيل التيار الكهربائي؛ كنسبة من متوسط نصيب الفرد من الدخل القومي السنوي. وتشتمل التكلفة على الرسوم الثابتة، وتكلفة متغيرة إضافية منها؛ تكلفة العمالة والمواد المدفوعة لشركة توصيل الكهرباء أو لإحدى شركات المقاولات الخاصة وأحيانا تكاليف ودائع على سبيل التأمين أو مدفوعات لهيئات عامة أخرى معنية بإجراءات المعاينة الفنية واستخراج التصاريح والموافقات.

وضع الدول العربية في المؤشر:

- إن المتتبع لترتيب الدول العربية في المؤشر لعام 2013 مقارنة بنظيره لعام 2012 يتضح لديه عدد من الملاحظات المهمة منها؛
- هناك تباين كبير في الترتيب العالمي للدول العربية في المؤشر بين أفضل دولة وهي الإمارات التي حلت في المركز السابع عالميا والأول عربيا وبين الجزائر في المركز الـ 165 عالميا والـ19 عربيا.
- نجحت 6 دول عربية هي؛ الإمارات وقطر والعراق والبحرين وسلطنة عمان والكويت في تحسين ترتيبها العالمي ضمن المؤشر فيما تراجع ترتيب 10 دول واستقر ترتيب 3 دول أخرى.
- يتضح من متابعة قيم مكونات المؤشر الفرعي توصيل الكهرباء في الدول العربية خلال الفترة 2010 – 2013 التطورات التالية بالنسبة لكل مكون:

عدد الإجراءات اللازمة لتوصيل التيار

- جيبوتي وقطر والسعودية وتونس والإمارات واليمن الأفضل بـ 4 إجراءات فقط (باللون الأخضر).
- لم يتغير الوضع بتخفيض عدد الإجراءات خلال الفترة من 2010 و2013 في جميع الدول العربية.

الوقت اللازم لتوصيل التيار (أيام)

- الإمارات الأفضل بـ 40 يوماً فقط.
- تحسن الوضع في الإمارات بتخفيض الوقت اللازم بمقدار 15 يوما خلال الفترة من 2010 و2013 .
- تراجع الوضع في اليمن بزيادة الوقت اللازم بمقدار 75 يوماً خلال الفترة من 2010 و2013.

التكلفة الرسمية (% من متوسط دخل الفرد)

- قطر الأفضل بـ 3.9% ، ثم الإمارات بـ 19.3% فالسعودية 31.5%.
- تراجعت التكلفة في كل الدول العربية (علامة √) خلال الفترة فيما عدا ارتفاعها في البحرين والمغرب والسعودية والإمارات.

ترتيب الدول العربية في مؤشر توصيل الكهرباء لعام 2013

الترتيب عربياً	الدولة	الترتيب عالمياً (185 دولة) 2012	2013	التغير
1	الإمارات	10	7	3
2	السعودية	12	12	0
3	قطر	26	25	1
4	الأردن	38	38	0
5	العراق	47	46	1
6	لبنان	46	47	-1
7	البحرين	49	48	1
8	تونس	48	51	-3
9	سلطنة عمان	58	54	4
10	الكويت	57	55	2
11	سورية	81	84	-3
12	فلسطين	84	85	-1
13	المغرب	89	92	-3
14	مصر	98	99	-1
15	السودان	108	108	0
16	اليمن	112	52	-60
17	موريتانيا	119	121	-2
18	جيبوتي	138	142	-4
19	الجزائر	161	165	-4

المصدر: قاعدة بيانات بيئة أداء الأعمال 2013

مؤشر توصيل الكهرباء لعام 2013

الدولة	الإجراءات (عدد) 2013	الإجراءات (عدد) 2013 - 2010	الزمن (أيام) 2013	الزمن (أيام) 2013 - 2010	التكلفة (كنسبة من دخل الفرد) 2013	التكلفة (كنسبة من دخل الفرد) 2013 - 2010
الجزائر	6	0	159	0	1,489.90	-107
البحرين	5	0	90	0	56.3	9
جيبوتي	4	0	180	0	7,776.50	-2,389
مصر	7	0	54	0	396	-180
العراق	5	0	47	0	516.7	-144
الأردن	5	0	47	0	292.3	-235
الكويت	7	0	42	0	43.6	-3
لبنان	5	0	75	0	99.5	-67
موريتانيا	5	0	75	0	7,516.90	-2,389
المغرب	5	0	62	0	2,515.20	235
سلطنة عمان	6	0	62	0	51.3	-12
قطر	4	0	90	0	3.9	0
السعودية	4	0	61	0	31.5	15
السودان	5	0	70	0	2,527.30	-1,564
سورية	5	0	71	0	902.9	-91
تونس	4	0	65	0	878.5	-332
الإمارات	4	0	40	-15	19.3	2
فلسطين	5	0	63	0	1,549.10	-18
اليمن	4	0	110	75	3,921.20	-1,103
المتوسط	5.0	0.00	77.0	1	1609.9	-403
OECD	4.8	-0.03	98.4	-5	93.0	1.6

مفتاح الجدول: ✓ تعني أن التغير في قيمة المؤشر شهد تحسناً | ! تعني أن قيمة المؤشر لم تتغير خلال الفترة | ✗ تعني أن التغير في قيمة المؤشر شهد تراجعاً

أفضل ← معتدل ← أسوأ

مؤشـــــرات

4- مؤشر تسجيل الممتلكات

تسجيل الملكية العقارية يعد من الأمور المهمة بالنسبة للمستثمر خاصة إذا ما علمنا أن العقارات تمثل ما بين نصف إلى ثلاثة أرباع الثروة في معظم اقتصادات العالم، إضافة إلى أهميتها في تسهيل حصول المستثمر على التمويل بضمانها، وذلك لأن المصارف تفضل حيازتها لصعوبة نقلها أو إخفائها كضمانات مقابل منح القروض، ناهيك عن أن تسجيل الملكية العقارية يؤثر إيجابيا في قيم الأراضي واستثماراتها.

ويرصد مؤشر «تسجيل ملكية الأصول العقارية»، مدى مرونة أو جمود النصوص القانونية والإجراءات الإدارية المنظمة لعملية تسجيل أو نقل ملكية الأصول العقارية في 185 دولة حول العالم. ويسجل التقرير التسلسل الكامل للإجراءات الضرورية عند قيام إحدى منشآت الأعمال بشراء قطعة أرض ومبنى لنقل سند الملكية من منشأة أعمال أخرى حتى يمكن للمشتري استخدام العقار الذي اشتراه لتوسيع أنشطة أعماله، وكضمانة عند حصوله على قروض جديدة، أو بيعه إلى منشأة أعمال أخرى إذا اقتضى الأمر ذلك.

ويتم إدراج أي إجراء - مطلوب بموجب القانون أو الضرورة العملية - سواء كانت مسئولية استيفائه تقع على عاتق البائع أو المشترى أو طرف آخر ينوب عنهما. ويقدم المحامون المتخصصون في الملكية العقارية وموظفو التوثيق والشهر العقاري، وموظفو السجل العقاري المحليون معلومات عن الإجراءات، وكذلك عن الوقت والتكلفة اللازمين لاستيفاء كل منها. وتعتبر هذه المعاملة مستوفاة عندما يمكن الاحتجاج بها في مواجهة الغير، وعندما يمكن للمشتري استخدام هذا العقار كضمانة عينية للحصول على قرض مصرفي أو إعادة بيعه.

ويتكون المؤشر الفرعي الرئيسي من ثلاثة مكونات فرعية أخرى هي؛

- عدد الإجراءات المطلوبة لتسجيل أو نقل ملكية الأصل العقاري؛ أي تعامل بين الشركة المشترية، أو البائعة، أو وكلائهما (إذا كان القانون يشترط وجود وكيل)، أو العقار نفسه مع أطراف خارجية، من ضمنها الهيئات والمصالح الحكومية، والمفتشون، وموظفو التوثيق والشهر العقاري، والمحامون.
- الفترة الزمنية لإنجاز إجراءات التسجيل (معبرا عنها بعدد الأيام التي تستغرقها عملية نقل ملكية عقار بين شركتين)؛
- التكلفة الرسمية (دون أية رسوم غير رسمية) لإنجاز إجراءات تسجيل أو نقل ملكية العقار حتى يتمكن المالك (المستثمر) من بيعه أو رهنه كضمان مقابل الحصول على قرض مصرفي (% من قيمة الأصل العقاري). وتشير القيم المنخفضة لهذا المؤشر إلى كفاءة وفعالية نظام تسجيل الملكيات العقارية المعمول به.

وضع الدول العربية في المؤشر:

- تحظى الدول العربية بوضع أفضل نسبيا في هذا المؤشر الفرعي لتسجيل ملكية الأصول العقارية بالنسبة للترتيب العالمي في المؤشر لعام 2013 حيث تحتل السعودية صدارة المؤشر عربيا والمرتبة الـ12 عالميا ومعها الإمارات التي حلت في المرتبة الـ12 عالميا أيضا والأولى عربيا أيضا ثم سلطنة عمان التي حلت في المرتبة الـ18 عالميا ثم البحرين التي حلت في المرتبة الـ29 عالميا .
- 6 دول نجحت في تحسين ترتيبها العالمي في مؤشر 2013 مقارنة بالمؤشر للعام السابق هي؛ سلطنة عمان التي ارتفعت (مركزين) إلى الـ 18 عالميا، والسودان التي ارتفعت (مركزين) إلى الـ 37 عالميا، وفلسطين التي ارتفعت (مركزين) إلى الـ78عالميا، ثم الأردن التي ارتفعت (مركزا واحدا) إلى الـ102عالميا ولبنان التي ارتفعت (3مراكز) إلى الـ108عالميا وجيبوتي التي ارتفعت (مركزا واحدا) إلى الـ148 عالميا.

ويتضح من متابعة قيم مكونات المؤشر الفرعي لتسجيل الممتلكات في الدول العربية خلال الفترة 2005 – 2013 التطورات التالية بالنسبة لكل مكون:

عدد الإجراءات المطلوبة لتسجيل أو نقل ملكية الأصل العقاري:

- البحرين وسلطنة عمان والإمارات الأفضل بإجرائين فقط خلال العام 2013 (باللون الأخضر) ثم موريتانيا وسورية وتونس 4 إجراءات ثم العراق والسعودية 5 إجراءات .
- تحسن الوضع في الجزائر (علامة √) باختصار عدد الإجراءات خلال الفترة.

الوقت المستغرق لإنهاء إجراءات التسجيل (بالأيام)

- السعودية الأفضل بـ 8 أيام فقط ثم السودان بـ9 أيام ثم الإمارات بـ10 أيام تليها قطر بـ 13 يوما ثم سلطنة عمان 16 يوما ثم سورية واليمن 19 يوما.
- تحسن الوضع في الجزائر وجيبوتي ومصر والكويت والمغرب وسورية وتونس وفلسطين خلال الفترة (2005 – 2013).

التكلفة الرسمية (% من قيمة العقار)

- السعودية الأفضل دون تكلفة من متوسط نصيب الفرد من الدخل القومي فيها تليها قطر وبنسبة 0.3% ثم الكويت 0.5% تليها مصر 0.7% ثم الإمارات بنسبة 2.3% ثم البحرين 2.7% ثم السودان 2.8% ثم سلطنة عمان وفلسطين 3% ثم اليمن 3.8%.
- تراجعت التكلفة في كل الدول العربية ماعدا البحرين وفلسطين والعراق ارتفعت فيها النسبة مقابل 4 دول هي؛ سلطنة عمان وقطر والسعودية وتونس شهدت استقرارا خلال الفترة 2005 – 2013.

ترتيب الدول العربية في مؤشر تسجيل الممتلكات لعام 2013

الترتيب عربياً	الدولة	الترتيب عالمياً (185 دولة)		التغير
		2012	2013	
1	السعودية	11	12	-1
1	الإمارات	12	12	0
3	سلطنة عمان	20	18	2
4	البحرين	29	29	0
5	السودان	39	37	2
6	قطر	40	38	-2
7	اليمن	57	59	-2
8	موريتانيا	60	65	-5
9	تونس	64	70	-6
10	فلسطين	80	78	2
11	سورية	82	84	-2
12	الكويت	88	89	-1
13	مصر	92	95	-3
14	العراق	98	100	-2
15	الأردن	103	102	1
16	لبنان	111	108	3
17	جيبوتي	149	148	1
18	المغرب	146	163	-17
19	الجزائر	172	172	0

المصدر: قاعدة بيانات بيئة أداء الأعمال 2013

مؤشر تسجيل الممتلكات لعام 2013

الدولة	الإجراءات (عدد)		الزمن (أيام)		التكلفة (% من قيمة العقار)	
	2013	2013 - 2005	2013	2013 - 2005	2013	2013 - 2005
الجزائر	10	-4.0 ✓	63	-2.0 ✓	7.1	-0.4 ✓
البحرين	2	0.0 !	31	0.0 !	2.7	1.8 ✗
جيبوتي	7	0.0 !	40	-9.0 ✓	12.9	-0.4 ✓
مصر	7	0.0 !	72	-121.0 ✓	0.7	-6.1 ✓
العراق	5	0.0 !	51	0.0 !	7.5	0.8 ✗
الأردن	7	0.0 !	21	0.0 !	7.5	-2.5 ✓
الكويت	8	0.0 !	47	-28.0 ✓	0.5	-0.1 ✓
لبنان	8	0.0 !	25	0.0 !	5.8	-0.1 ✓
موريتانيا	4	0.0 !	49	0.0 !	4.7	-2.1 ✓
المغرب	8	3.0 ✗	75	-1.0 ✓	5.9	-0.6 ✓
سلطنة عمان	2	0.0 !	16	0.0 !	3	0.0 !
قطر	7	0.0 !	13	0.0 !	0.3	0.0 !
السعودية	5	0.0 !	8	0.0 !	0	0.0 !
السودان	6	0.0 !	9	0.0 !	2.8	-0.8 ✓
سورية	4	0.0 !	19	-8.0 ✓	27.8	-3.0 ✓
تونس	4	0.0 !	39	-8.0 ✓	6.1	0.0 !
الإمارات	2	0.0 !	10	0.0 !	2.3	-1.9 ✓
فلسطين	7	0.0 !	30	-38.0 ✓	3	1.7 ✗
اليمن	6	0.0 !	19	0.0 !	3.8	-0.1 ✓
المتوسط	5.7	-0.1 ✓	33.5	-13.9 ✓	5.5	-1.0 ✓
OECD	4.6	-0.3 ✓	25.9	-33.8 ✓	4.5	-0.4 ✓

مفتاح الجدول

✓ تعني أن التغير في قيمة المؤشر شهد تحسناً
! تعني أن قيمة المؤشر لم تتغير خلال الفترة
✗ تعني أن التغير في قيمة المؤشر شهد تراجعاً

أفضل ← معتدل ← أسوأ

مؤشـــــــرات

5- مؤشر الحصول على الائتمان

يعد الائتمان المصرفي، من العناصر الرئيسية لتأسيس المشروعات وتمويل عملياتها التشغيلية والتوسعية وخصوصا في ظل غياب أسواق المال أو عدم اكتمال نضجها في عدد من الدول العربية.

ويقيس مؤشر الحصول على الائتمان الذي يصدر سنويا منذ عام 2005 مدى سهولة وصعوبة الحصول على الائتمان اللازم للمشاريع في 185 دولة حول العالم ويتكون من 4 مكونات فرعية هي:

قوة الحقوق القانونية (0 – 10)

- يقيس الدرجة التي تحمي بها قوانين الضمانات والإفلاس حقوق المقترضين والمقرضين، مما يؤدي بدوره إلى تسهيل عملية الإقراض، ويتضمن 8 جوانب تتعلق بالحقوق القانونية في قانون الضمانات، وجانبين في قانون الإفلاس. وتتراوح قيمة هذا المؤشر بين صفر و10، مع ملاحظة أن النقاط الأعلى تدل على أن قوانين الضمانات والإفلاس مصممة بشكل أفضل لتوسيع نطاق القدرة على الحصول على الائتمان.

مؤشر مدى عمق المعلومات الائتمانية (0 – 6)

- يقيس القواعد التي تؤثر على نطاق، ومدى توافر، ونوعية المعلومات الائتمانية المتاحة عن طريق السجلات والمكاتب العامة أو الخاصة للمعلومات الائتمانية.
- وتتراوح قيم هذا المؤشر بين صفر و6، مع ملاحظة أن القيم الأعلى تشير إلى توافر قدر أكبر من المعلومات الائتمانية إما عن طريق مكتب عام أو خاص للمعلومات الائتمانية، بما يسهل قرارات الإقراض.

تغطية المكاتب العامة للمعلومات الائتمانية (% من عدد السكان الراشدين)

- يوضح مؤشر السجلات العامة للمعلومات الائتمانية عدد الأفراد والشركات المسجلة في أحد المكاتب العامة للمعلومات الائتمانية التي تحتوي على معلومات حالية عن تاريخ السداد، والديون غير المدفوعة، أو الائتمان القائم (غير المسدد) في السنوات الخمس الماضية. ويُحسب هذا الرقم كنسبة مئوية من إجمالي عدد السكان الراشدين (فوق 15 عاما).

تغطية المكاتب الخاصة للمعلومات الائتمانية (% من عدد السكان الراشدين).

- يوضح مؤشر تغطية المكتب الخاص للمعلومات الائتمانية عدد الأفراد والشركات المسجلة في أحد المكاتب الخاصة للمعلومات الائتمانية التي تحتوي على معلومات حالية عن تاريخ السداد، والديون غير المدفوعة، أو الائتمان القائم (غير المسدد) في السنوات الخمس الماضية. ويُحسب هذا الرقم كنسبة مئوية من إجمالي عدد السكان الراشدين (فوق 15 عاما).

يُعرف المكتب الخاص للمعلومات الائتمانية على أنه شركة خاصة لا تستهدف الربح، تحتفظ بقاعدة بيانات حول جدارة المقترضين (أفرادا كانوا أم شركات) في النظام المالي، كما يسهل تبادل المعلومات عن القروض فيما بين البنوك والمؤسسات المالية. وإذا لم يكن هناك مركز خاص للمعلومات الائتمانية يمارس أعماله، فإن قيمة التغطية تكون صفراً

- وكلما ارتفعت قيمة المؤشرات الفرعية دل ذلك على وضع أفضل، ولكن يجب التنويه هنا إلى أن الدرجة "صفر" في المؤشرين الأخيرين تعني أن الدولة لا تتوافر لديها هذه النوعية من مكاتب تسجيل المعلومات الائتمانية (العامة أو الخاصة).

وضع الدول العربية في المؤشر:

إن المتتبع لترتيب الدول العربية في المؤشر لعام 2013 مقارنة بنظيره لعام 2012 يتضح لديه عدد من الملاحظات منها؛

- تحتل معظم الدول العربية ترتيباً عالمياً متأخراً في هذا المؤشر الفرعي حيث جميعها فوق الترتيب الـ80 عالميا عدا السعودية التي حلت في المرتبة الـ53عالميا.
- نجحت 3 دول فقط في تحسين ترتيبها العالمي؛ سلطنة عمان التي ارتفعت (14 مركزا) إلى الترتيب 83 عالميا والجزائر التي ارتفعت (23 مركزا) إلى الترتيب 129 عالميا، و فلسطين التي ارتفعت (6 مراكز) إلى الترتيب 159 عالميا، وفي المقابل تراجع ترتيب بقية الدول بدرجات متفاوتة تراوحت ما بين درجة و7 درجات.

يتضح من متابعة قيم مكونات المؤشر الفرعي «الحصول على الائتمان المصرفي» في الدول العربية خلال الفترة 2005 – 2013 التطورات التالية بالنسبة لكل مكون:

قوة الحقوق القانونية (0–10)

- السعودية الأفضل بالحصول على 5 درجات ثم البحرين وسلطنة عمان وقطر والسودان والإمارات 4 درجات على التوالي من إجمالي 10 درجات خلال العام 2013 (باللون الأخضر).
- تحسن الوضع في السعودية (علامة √) خلال الفترة.
- مدى عمق المعلومات الائتمانية(0-6)
- مصر والسعودية الأفضل بالحصول على العلامة الكاملة (6) درجات ثم لبنان والمغرب وسلطنة عمان وتونس والإمارات بدرجة عمق مرتفعة بلغت 5 درجات من إجمالي 6 درجات ثم الجزائر والكويت وقطر وفلسطين خلال العام 2013.
- تحسن الوضع في الجزائر ومصر والكويت ولبنان والمغرب وسلطنة عمان وقطر والسعودية وسورية وتونس والإمارات وفلسطين واليمن خلال الفترة 2005 – 2013.

تغطية السجلات العامة للمعلومات الائتمانية (% من عدد السكان الراشدين)

- سلطنة عمان الأفضل بـ 37.3% ثم تونس 27.8% ثم قطر بنسبة 25.2% ثم لبنان 18.6%.
- زادت نسبة التغطية وتحسن الوضع في كل من الجزائر ومصر والأردن ولبنان وموريتانيا وسلطنة عمان وقطر وسورية وتونس والإمارات وفلسطين واليمن خلال الفترة 2005 – 2013.

تغطية المراكز الخاصة للمعلومات الائتمانية (% من عدد السكان الراشدين)

- السعودية الأفضل بنسبة تغطية 33.3% تلتها الإمارات بنسبة تغطية 31.7% ثم الكويت 31% ثم البحرين 23.5% ثم المغرب 17.2% فمصر 16.4% خلال عام 2013.
- زادت نسبة التغطية وتحسن الوضع في مصر والكويت والمغرب والسعودية والإمارات خلال الفترة 2005 – 2013 وتراجعت نسبة التغطية في البحرين واستقرت في بقية الدول.

ترتيب الدول العربية في مؤشر الحصول على الائتمان لعام 2013

الترتيب عربياً	الدولة	الترتيب عالمياً (185 دولة) 2012	2013	التغير
1	السعودية	52	53	-1
2	مصر	80	83	-3
2	سلطنة عمان	97	83	14
2	الإمارات	80	83	-3
5	الكويت	97	104	-7
5	لبنان	97	104	-7
5	المغرب	97	104	-7
5	قطر	97	104	-7
5	تونس	97	104	-7
10	الجزائر	152	129	23
10	البحرين	127	129	-2
12	فلسطين	165	159	6
13	الأردن	165	167	-2
13	موريتانيا	165	167	-2
13	السودان	165	167	-2
13	اليمن	165	167	-2
17	العراق	176	176	0
17	سورية	176	176	0
19	جيبوتي	180	180	0

المصدر: قاعدة بيانات بيئة أداء الأعمال 2013

مؤشر الحصول على الائتمان لعام 2013

الدولة	قوة الحقوق القانونية (0 - 10)		مؤشر مدى عمق المعلومات الائتمانية (0 - 6)		تغطية السجلات العامة للمعلومات الائتمانية (% من عدد السكان الراشدين)		تغطية المراكز الخاصة للمعلومات الائتمانية (% من عدد السكان الراشدين)	
	2013	2013 - 2005	2013	2013 - 2005	2013	2013 - 2005	2013	2013 - 2005
الجزائر	3	0.0	4	3.0	2.3	2.1	0	0.0
البحرين	4	0.0	3	0.0	0	0.0	23.5	-5.6
جيبوتي	1	0.0	1	0.0	0.2	0.0	0	0.0
مصر	3	0.0	6	4.0	4.3	3.3	16.4	16.4
العراق	3	0.0	0	0.0	0	0.0	0	0.0
الأردن	2	0.0	2	0.0	1.9	1.4	0	0.0
الكويت	4	0.0	4	1.0	0	0.0	31	14.4
لبنان	3	0.0	5	1.0	18.6	15.5	0	0.0
موريتانيا	3	0.0	1	0.0	0.5	0.3	0	0.0
المغرب	3	0.0	5	4.0	0	-0.6	17.2	17.2
سلطنة عمان	4	0.0	5	3.0	37.3	19.8	0	0.0
قطر	4	0.0	4	2.0	25.2	25.2	0	0.0
السعودية	5	2.0	6	6.0	0	-0.1	33.3	33.3
السودان	4	0.0	0	0.0	0	0.0	0	0.0
سورية	1	0.0	2	2.0	4.9	4.9	0	0.0
تونس	3	0.0	5	3.0	27.8	18.5	0	0.0
الإمارات	4	0.0	5	3.0	5.9	4.1	31.7	31.7
فلسطين	1	0.0	4	4.0	8.1	8.1	0	0.0
اليمن	2	0.0	2	2.0	0.9	0.8	0	0.0
المتوسط	3.0	0.13	3.4	2.17	7.3	6	8.1	7
OECD	7.1	0.16	4.8	0.07	10.2	4	67.4	22

مفتاح الجدول

- ✓ تعني أن التغير في قيمة المؤشر شهد تحسناً
- ! تعني أن قيمة المؤشر لم تتغير خلال الفترة
- ✗ تعني أن التغير في قيمة المؤشر شهد تراجعاً

أسوأ ← معتدل ← أفضل

مؤشـــــرات

6- مؤشر حماية المستثمر

يمثل مؤشر «حماية المستثمر»، الذي يصدر سنويا منذ عام 2006 احد المؤشرات الفرعية العشرة المكونة لمؤشر سهولة أداء الأعمال عن مجموعة البنك الدولي. ويقيس هذا المؤشر الفرعي مدى قوة حماية المساهمين من مالكي حصص الأقلية ضد قيام المديرين وأعضاء مجالس الإدارات بإساءة استخدام الأصول لتحقيق مكاسب شخصية في 185 دولة حول العالم.

ويفرق المؤشر بين 3 أبعاد لحماية المستثمرين، وهي: شفافية صفقات الأطراف ذات العلاقة (مؤشر نطاق الإفصاح)، وتحمّل المسؤولية عن التربح (المعاملات الذاتية) (نطاق مؤشر مسؤولية المديرين وأعضاء مجلس الإدارة)، وقدرة المساهمين على مقاضاة المديرين وأعضاء مجلس الإدارة على سوء السلوك (سهولة قيام المساهمين برفع الدعاوى). وقد وضعت هذه البيانات بناءً على استقصاء شمل محامين متخصصين في قوانين الشركات في كل دولة يغطيها المؤشر، وهي تستند أيضا إلى لوائح وقواعد هيئات الأوراق المالية، وقوانين الشركات، وقواعد المحاكم المعمول لديها بشأن الأدلة.

ويتكون المؤشر الفرعي الرئيسي من 4 مؤشرات فرعية أخرى هي:

- مؤشر نطاق الإفصاح: ويتألف من خمسة مكونات، هي: ما هي الشخصية الاعتبارية التي تكون موافقتها كافية من الناحية القانونية لإتمام صفقة ما، وعما إذا كان يُشترط الإفصاح المباشر عن تلك الصفقة إلى الجمهور، أو الهيئة التنظيمية، أو المساهمين. أو في التقرير السنوي، وكذلك اشتراط الإفصاح عن تعارض المصالح من عدمه وقيام هيئة خارجية، بمراجعة الصفقة قبل إتمامها.
- مؤشر نطاق مسؤولية أعضاء مجلس الإدارة: ويتألف من 7 مكونات، هي: قدرة المساهمين على تحميل الإدارة مسؤولية الأضرار التي ألحقتها الصفقة، ومدى إمكانية إصدار حكم قضائي بإبطال الصفقة لصالح أي مدع من المساهمين، إمكانية إجبار الإدارة على دفع تعويضات عن الأضرار التي لحقت بالشركة ورد الإرباح التي جنتها. وإمكانية معاقبة الإدارة بالسجن والغرامة. ومدى إمكانية المدعين من المساهمين المقاضاة بصورة مباشرة أو غير مباشرة بسبب الأضرار التي ألحقتها الصفقة بهذه الشركة.
- مؤشر سهولة لجوء المساهمين للقضاء: يتألف من 6 مكونات، هي: ما هو نطاق المستندات المتاحة للمدعين من المساهمين من جانب المدعى عليه والشهود أثناء المحاكمة، ما إذا كان يمكن للمدعي استجواب ومناقشة المدعى عليه والشهود بصورة مباشرة أثناء المحاكمة، ما إذا كان يمكن للمدعي الحصول من المدعى عليه على مجموعات من المستندات ذات الصلة دون تحديد أي منها، ما إذا كان يمكن للمساهمين الذين بحوزتهم 10% أو أقل من عدد أسهم الشركة المطالبة بالاستعانة بمفتش حكومي للتحقيق في الصفقة بين الشركتين المشترية والبائعة والتحقيق بشأنها دون إقامة دعوى في المحكمة، ما إذا كان يحق للمساهمين الذين بحوزتهم 10% أو أقل من عدد أسهم الشركة المطالبة بمعاينة وفحص مستندات هذه الصفقة قبل إقامة أية دعوى قضائية. وما إذا كان مستوى الأدلة المطلوب للدعاوى المدنية أقل من ذلك المطلوب للقضايا الجنائية.

وتتراوح قيم المؤشرات الثلاثة السابقة بين «صفر» و«10»، مع ملاحظة أن القيم الأعلى تشير إلى درجات أفضل وايجابية أعلى.

- مؤشر قوة حماية المستثمرين: يمثل متوسطاً للمؤشرات الثلاثة السابقة، وتتراوح قيمته بين «صفر» و«10»، مع ملاحظة أن القيم الأعلى تشير إلى ارتفاع حماية المستثمرين.

وضع الدول العربية في المؤشر:

- تحظى الدول العربية بوضع مقبول في هذا المؤشر الفرعي لحماية المستثمر بالنسبة للترتيب العالمي في المؤشر لعام 2013 حيث تحتل السعودية المرتبة الـ19 عالميا والأولى عربيا تليها الكويت في المرتبة الـ32 عالميا والثانية عربيا ثم تونس وفلسطين اللتان حلتا في المرتبة الـ49 عالميا.
- تراجع ترتيب جميع الدول العربية العالمي في مؤشر 2013 مقارنة بالعام السابق فيما استقر ترتيب جيبوتي في المرتبة 181 عالميا .

ويتضح من متابعة قيم مكونات المؤشر الفرعي «حماية المستثمر» في الدول العربية خلال الفترة 2006 - 2013 التطورات التالية بالنسبة لكل مكون:

مؤشر نطاق الإفصاح (0 – 10):

- لبنان والسعودية الأفضل بـ9 درجات خلال العام 2013 (باللون الأخضر) ثم البحرين ومصر وسلطنة عمان 8 درجات ثم الكويت والمغرب وسورية 7 درجات .
- تحسن الوضع في مصر والمغرب والسعودية وسورية وتونس (علامة √) أي تم زيادة نطاق الإفصاح خلال الفترة .

مؤشر نطاق مسؤولية أعضاء مجلس الإدارة (0 – 10):

- السعودية الأفضل بـ8 درجات ثم الكويت وتونس والإمارات بـ7 درجات ثم الجزائر وقطر والسودان بـ 6 درجات.
- تحسن الوضع في السعودية وتونس ما بين عامي 2006 و2013.

مؤشر سهولة لجوء المساهمين للقضاء (0 – 10):

- فلسطين الأفضل عربيا بـ7 درجات ثم المغرب وتونس بـ6 درجات ثم مصر والكويت ولبنان بـ 5 درجات.
- تحسن الوضع في المغرب والسعودية ما بين عامي 2006 و2013 واستقر في بقية الدول.

مؤشر قوة حماية المستثمرين (0 – 10):

- السعودية الأفضل عربيا بـ7 درجات ثم الكويت 6.3 درجات فتونس وفلسطين بـ6 درجات.
- تحسن الوضع في مصر والمغرب والسعودية وسورية وتونس ما بين عامي 2006 و2013.

ترتيب الدول العربية في مؤشر حماية المستثمر لعام 2013

الترتيب عربياً	الدولة	الترتيب عالمياً (185 دولة) 2012	2013	التغير
1	السعودية	17	19	-2
2	الكويت	29	32	-3
3	تونس	46	49	-3
3	فلسطين	46	49	-3
5	الجزائر	79	82	-3
5	البحرين	79	82	-3
5	مصر	79	82	-3
8	لبنان	98	100	-2
8	المغرب	98	100	-2
8	سلطنة عمان	98	100	-2
8	قطر	98	100	-2
12	سورية	114	117	-3
13	العراق	124	128	-4
13	الأردن	124	128	-4
13	الإمارات	124	128	-4
16	اليمن	136	139	-3
17	موريتانيا	147	150	-3
18	السودان	155	158	-3
19	جيبوتي	181	181	0

المصدر: قاعدة بيانات بيئة أداء الأعمال 2013

مؤشر حماية المستثمر لعام 2013

الدولة	مؤشر نطاق الإفصاح (0 - 10) 2013	مؤشر نطاق الإفصاح (0 - 10) 2013 - 2006	مؤشر نطاق مسؤولية أعضاء مجلس الإدارة (0 - 10) 2013	مؤشر نطاق مسؤولية أعضاء مجلس الإدارة (0 - 10) 2013 - 2006	مؤشر سهولة لجوء المساهمين للقضاء (0 - 10) 2013	مؤشر سهولة لجوء المساهمين للقضاء (0 - 10) 2013 - 2006	مؤشر قوة حماية المستثمرين (متوسط المؤشرات الثلاثة السابقة) 2013	مؤشر قوة حماية المستثمرين (متوسط المؤشرات الثلاثة السابقة) 2013 - 2006
الجزائر	6	0.0	6	0.0	4	0.0	5.3	0.0
البحرين	8	0.0	4	0.0	4	0.0	5.3	0.0
جيبوتي	5	0.0	2	0.0	0	0.0	2.3	0.0
مصر	8	1.0	3	0.0	5	0.0	5.3	0.3
العراق	4	0.0	5	0.0	4	0.0	4.3	0.0
الأردن	5	0.0	4	0.0	4	0.0	4.3	0.0
الكويت	7	0.0	7	0.0	5	0.0	6.3	0.0
لبنان	9	0.0	1	0.0	5	0.0	5	0.0
موريتانيا	5	0.0	3	0.0	3	0.0	3.7	0.0
المغرب	7	1.0	2	0.0	6	5.0	5	2.0
سلطنة عمان	8	0.0	5	0.0	2	0.0	5	0.0
قطر	5	0.0	6	0.0	4	0.0	5	0.0
السعودية	9	2.0	8	1.0	4	1.0	7	1.3
السودان	0	0.0	6	0.0	4	0.0	3.3	0.0
سورية	7	1.0	5	0.0	2	0.0	4.7	0.4
تونس	5	5.0	7	3.0	6	0.0	6	2.7
الإمارات	4	0.0	7	0.0	2	0.0	4.3	0.0
فلسطين	6	0.0	5	0.0	7	0.0	6	0.0
اليمن	6	0.0	4	0.0	2	0.0	4	0.0
المتوسط	6.0	0.6	4.7	0.3	3.8	0.4	4.8	0.4
OECD	6.4	0.5	5.2	0.1	6.8	-0.1	6.1	0.2

مفتاح الجدول

- ✓ تعني أن التغير في قيمة المؤشر شهد تحسناً
- ! تعني أن قيمة المؤشر لم تتغير خلال الفترة
- ✗ تعني أن التغير في قيمة المؤشر شهد تراجعاً

أفضل ← معتدل ← أسوأ

مؤشـــــــرات

7- مؤشر دفع الضرائب

يقيس مؤشر "دفع الضرائب"، الذي تم استحداثه منذ عام 2006، مدى مرونة أو جمود أنظمة تحصيل الضرائب المفروضة والسياسة الضريبية المعمول بها في الدول التي يشملها المؤشر من خلال تقييم المعدلات المفروضة وآليات السداد الإدارية والإجرائية. ويتكون من ثلاثة مؤشرات فرعية أخرى هي؛

- مؤشر عدد مدفوعات الضرائب سنوياً وتشمل عدد مرات التردد على السلطات المعنية لسداد الضرائب المستحقة أو الاشتراكات الإلزامية على الشركة خلال العام.
- مؤشر الوقت المستغرق للتعامل مع السلطات الضريبية في مجال إعداد ملف المحاسبة الضريبية وسداد كل من ضريبة أرباح الشركات، ضريبة المبيعات (القيمة المضافة) واشتراكات شبكة الأمان الاجتماعي بما في ذلك الضرائب على الأجور والرواتب الخاصة بالعاملين بالشركة معبراً عنها بعدد الساعات سنويا.
- مؤشر نسبة إجمالي الضرائب والاشتراكات الإلزامية المستحقة الدفع من إجمالي الأرباح التجارية ويمثل المجموع الحسابي لنسب كل من ضريبة أرباح الشركات، الضرائب والاشتراكات الإجبارية المرتبطة بعنصر العمل وأية ضرائب إضافية أو اشتراكات إلزامية أخرى من إجمالي الأرباح التجارية.

ويستعرض مؤشر دفع الضرائب التغيرات والإصلاحات التي تشهدها كل دولة في هذا المجال، كما يسجل الاشتراكات الإجبارية التي يتعين على شركة متوسطة الحجم سدادها أو استقطاعها في سنة ما، وكذلك الإجراءات التي تمثل عبئاً على هذه الشركة إدارياً في سداد الضرائب والاشتراكات المفروضة عليها.

ويهدف المؤشر إلى إعطاء بيانات قابلة للمقارنة عبر دول العالم وتسهيل إنشاء مقياس موحد للنظم الضريبية بين الاقتصادات والأقاليم الاقتصادية بما يؤدي إلى رصد التغيرات وتسهيل نقل الخبرات والتجارب واستخلاص النتائج وتحديد الممارسات الصحيحة والإصلاحات الممكنة.

وضع الدول العربية في المؤشر:

- إن المتتبع لترتيب الدول العربية في المؤشر لعام 2013 مقارنة بنظيره لعام 2012 يتضح لديه عدد من الملاحظات منها؛
- يوجد تباين واضح في الترتيب العالمي للدول العربية في المؤشر بين أفضل دولة وهي الإمارات التي حلت في المركز الأول عالميا والأول عربيا وبين موريتانيا في المركز الـ 177 عالميا والـ19 عربيا.
- نجحت دولتان فقط في تحسين ترتيبهما العالمي هما؛ الإمارات التي قفزت 6 مراكز إلى الترتيب الأول عالميا والسعودية التي قفزت 7 مراكز إلى الترتيب الثالث عالميا.
- تراجع ترتيب 14 دولة عربية واستقر ترتيب قطر والكويت وفلسطين عالميا.

يتضح من متابعة قيم مكونات المؤشر الفرعي دفع الضرائب في الدول العربية خلال الفترة 2006 – 2013 التطورات التالية بالنسبة لكل مكون:

عدد مدفوعات الضرائب سنوياً

- السعودية الأفضل بـ 3 مرات ثم قطر والإمارات الأفضل بـ 4 مرات ثم تونس 8 مرات ثم الكويت 12 مرة ثم البحرين والعراق 13 مرة ثم سلطنة عمان 14 مرة خلال العام (باللون الأخضر).
- تحسن الوضع في الجزائر ومصر والأردن والمغرب والسعودية وتونس والإمارات (علامة √) أي تم اختصار عدد المدفوعات سنوياً خلال الفترة .

الوقت المستغرق للتعامل مع السلطات الضريبية (ساعات سنويا)

- الإمارات الأفضل بـ 12 ساعة سنويا فقط تليها البحرين بـ36 ساعة ثم قطر 48 ساعة سنويا.
- تحسن الوضع في مصر والمغرب وتونس ما بين عامي 2006 و2013.

معدل الضرائب الإجمالية من إجمالي الأرباح (%)

- الكويت ثم قطر والبحرين والسعودية والإمارات وفلسطين الأفضل عربيا على التوالي بنسب اقل من 17%.
- تحسن الوضع في الجزائر ومصر والأردن ولبنان وموريتانيا والمغرب والسودان وسورية وفلسطين واليمن (علامة √) أي تم تخفيض نسبة الضريبة من إجمالي الربح خلال الفترة، وذلك من خلال تحسن واحد أو أكثر من المؤشرات الفرعية التالية المكونة للمعدل الإجمالي:

معدل ضريبة الأرباح (%):

- حلت البحرين والكويت وموريتانيا وقطر والإمارات الأفضل دون ضرائب على الإطلاق ثم السعودية ولبنان والجزائر بمعدلات 2.1% و6.1% و6.6% على التوالي.
- معدل ضريبة عنصر العمل والاشتراكات الإجبارية (%): جاءت فلسطين الأفضل دون ضرائب تليها الكويت واليمن وقطر وسلطنة عمان والسعودية والأردن بنسب اقل من 13%.

معدل الضرائب الأخرى (%):

- تعد العراق والكويت ولبنان وقطر والسعودية الأفضل دون ضرائب على الإطلاق تليها سلطنة عمان والبحرين وسورية وفلسطين والامارات بمعدلات تقل عن 1%.

ترتيب الدول العربية في مؤشر دفع الضرائب لعام 2013

الترتيب عربياً	الدولة	الترتيب عالمياً (185 دولة) 2012	2013	التغير
1	الإمارات	7	1	6
2	قطر	2	2	0
3	السعودية	10	3	7
4	البحرين	6	7	-1
5	سلطنة عمان	8	10	-2
6	الكويت	11	11	0
7	الأردن	33	35	-2
8	لبنان	36	37	-1
9	فلسطين	55	55	0
10	تونس	60	62	-2
11	العراق	59	65	-6
12	جيبوتي	63	67	-4
13	السودان	100	101	-1
14	المغرب	107	110	-3
15	سورية	105	111	-6
16	اليمن	112	113	-1
17	مصر	143	145	-2
18	الجزائر	165	170	-5
19	موريتانيا	176	177	-1

المصدر: قاعدة بيانات بيئة أداء الأعمال 2013

مؤشر دفع الضرائب لعام 2013

الدولة	مؤشر عدد مدفوعات الضرائب سنوياً		الوقت المستغرق للتعامل مع السلطات الضريبية (ساعات سنويا)		إجمالي الضرائب (% من الأرباح)					
					الأرباح		العمل		أخرى		إجمالي	
	2013	2013 - 2006	2013	2013 - 2006	2013		2013		2013	2013 - 2006	2013	
الجزائر	29	-12	451	0	6.6		29.7		35.7	-5	72	
البحرين	13	0	36	0	0		13.5		0.4	0	13.9	
جيبوتي	35	12	82	16	17.7		17.7		3.3	0	38.7	
مصر	29	-13	392	-112	13.2		25.8		3.6	-12	42.6	
العراق	13	0	312	0	14.6		13.5		0	3	28.1	
الأردن	25	-1	151	15	12.9		12.9		2.3	-3	28.1	
الكويت	12	0	98	0	0		10.7		0	0	10.7	
لبنان	19	0	180	0	6.1		24.1		0	-5	30.2	
موريتانيا	37	0	696	0	0		17.6		50.6	-27	68.2	
المغرب	17	-11	238	-120	25.2		22.7		1.8	-2	49.6	
سلطنة عمان	14	0	62	10	10		11.8		0.1	3	22	
قطر	4	1	48	12	0		11.3		0	0	11.3	
السعودية	3	-11	72	3	2.1		12.4		0	0	14.5	
السودان	42	0	180	0	13.8		19.2		3.1	-14	36.1	
سورية	19	0	336	0	20		19.3		0.5	-4	39.7	
تونس	8	-14	144	-124	15.2		25.2		22.5	2	62.9	
الإمارات	4	-10	12	0	0		14.1		0.8	1	14.9	
فلسطين	39	0	154	0	16.2		0		0.6	-6	16.8	
اليمن	44	0	248	0	20		11.3		1.5	-162	32.9	
المتوسط	21.4	-4	204.8	-38	10.2		16.5		6.7	-16	33.3	
OECD	12.0	-4	176.0	-59	15.2		23.8		3.7	-5	42.7	

مفتاح الجدول

✓ تعني أن التغير في قيمة المؤشر شهد تحسناً

! تعني أن قيمة المؤشر لم تتغير خلال الفترة

✗ تعني أن التغير في قيمة المؤشر شهد تراجعاً

أفضل ← معتدل ← أسوأ

مؤشـــــــرات

8- مؤشر التجارة عبر الحدود

يركز هذا المؤشر الفرعي لبيئة أداء الأعمال على تفاصيل تكلفة التبادل التجاري الدولي من خلال تحديد تكلفة الاستيراد والتصدير معبرا عنها بتكلفة تصدير أو استيراد شحنة من البضائع المترتبة على عدد الإجراءات اللازمة لعملية التصدير أو الاستيراد وبالفترة الزمنية التي تستغرقها كافة الإجراءات الرسمية، بدءاً من الاتفاق التعاقدي النهائي بين طرفي العملية وانتهاء بتسليم الشحنة.

وفي تقرير العام 2006، بدأ فريق العمل بتجميع بيانات ومعلومات لإدراج هذا المؤشر الفرعي. وركز فريق العمل على متطلبات الإجراءات المتعلقة بالتصدير والاستيراد لشحنة قياسية من السلع. وتعرف الشحنة القياسية، لأغراض إعداد هذا المؤشر، على أنها بضائع لا تحتاج إلى تجميد أو تبريد يتم نقلها بوسيلة نقل جافة تسع 20 قدماً (حاوية قياسية) وتكون مشحونة بكامل طاقتها، على أن تستوفي هذه البضائع معايير الصحة والسلامة والبيئة العالمية.

وقد تم حصر الإجراءات بدءا من إعداد المستندات الضرورية وحتى وصول البضائع إلى مخازن المستورد، وشملت هذه الإجراءات كافة الإجراءات الرسمية بدءا من الاتفاق التعاقدي بين المصدر والمستورد وحتى تسليم البضائع بما في ذلك المستندات والتوقيعات المطلوبة لأغراض الإفراج عن البضائع عبر الحدود الدولية مع استبعاد الوقت الذي تقضيه السفينة في عباب البحار.

وعليه، تم تقسيم العملية الاستيرادية إلى أربع مراحل هي:

- المستندات المطلوبة في مرحلة ما قبل تحميل الشحنة على وسيلة النقل.
- الإجراءات المطلوبة أثناء فترة وصول وسيلة النقل إلى الميناء وخدمات المناولة المصاحبة لذلك.
- المرور عبر المنفذ الجمركي وإجراءات الفحص الفني.
- النقل الداخلي داخل دولة المصدر أو المستورد من وإلى المخازن.

وضع الدول العربية في المؤشر:

- إن المتتبع لترتيب الدول العربية في المؤشر لعام 2013 مقارنة بنظيره لعام 2012 يتضح لديه عدد من الملاحظات منها؛
- هناك تباين كبير في الترتيب العالمي للدول العربية في المؤشر بين أفضل دولة وهي الإمارات التي حلت في المركز الخامس عالميا والأول عربيا وبين العراق في المركز الـ 179 عالميا والـ19 عربيا.
- نجحت 6 دول في تحسين ترتيبها العالمي بدرجات متفاوتة؛ أولها تونس التي ارتفعت مركزا واحدا إلى الـ 30 عالميا ثم المغرب (3 مراكز) إلى المركز الـ 47 عالميا ثم قطر (17 مركزا) إلى المركز 58 عالميا ثم فلسطين (مركزين) واليمن مركزا واحدا والعراق (مركزين).
- تراجع ترتيب 12 دول عربية واستقر ترتيب دولة واحدة هي الإمارات عند المركز الخامس عالميا.

يتضح من متابعة قيم مكونات المؤشر الفرعي للتجارة عبر الحدود في الدول العربية خلال الفترة 2006 – 2013 التطورات التالية بالنسبة لكل مكون:

عدد المستندات اللازمة لإتمام عملية التصدير

- تونس والإمارات الأفضل بـ4 مستندات فقط (باللون الأخضر).
- تحسن الوضع بتخفيض عدد المستندات في الجزائر وجيبوتي ولبنان والمغرب والإمارات (علامة √).

الوقت اللازم لإتمام عملية التصدير (أيام).

- الإمارات الأفضل بـ7 أيام فقط ثم سلطنة عمان 10 أيام ثم البحرين والمغرب 11 يوما ثم مصر 12 يوما ثم الأردن والسعودية وتونس 13 يوما.
- تحسن الوضع في كل الدول العربية عدا الجزائر.

تكلفة التصدير (بالدولار لكل حاوية)

- المغرب الأفضل بـ 577 دولاراً للحاوية، ثم مصر بـ 625 دولارا ثم الإمارات بـ 630 دولارا
- تحسن الوضع في الجزائر ومصر وسورية وتراجع في باقي الدول.

عدد المستندات اللازمة لإتمام الاستيراد

- جيبوتي والسعودية والإمارات الأفضل بـ5 مستندات فقط، ثم فلسطين 6 مستندات.
- تحسن المؤشر في جيبوتي ومصر والأردن ولبنان والمغرب والسعودية والإمارات.

الوقت اللازم لإتمام الاستيراد (أيام)

- الإمارات الأفضل بـ7 أيام فقط ثم سلطنة عمان 9 أيام ثم مصر 13 يوما .
- تحسن الوضع في كل الدول العربية فيما عدا تراجعه في الجزائر واستقراره في البحرين.

تكلفة الاستيراد (بالدولار لكل حاوية)

- الإمارات الأفضل بـ 590 دولاراً للحاوية ثم سلطنة عمان بـ 680 دولارا ثم مصر 755 دولارا.
- تحسن الوضع في الجزائر ومصر والمغرب وسورية وتراجع في بقية الدول.

ترتيب الدول العربية في مؤشر التجارة عبر الحدود لعام 2013

الترتيب عربياً	الدولة	الترتيب عالمياً (185 دولة) 2012	2013	التغير
1	الإمارات	5	5	0
2	تونس	31	30	1
3	السعودية	29	36	-7
4	جيبوتي	38	41	-3
5	المغرب	50	47	3
6	سلطنة عمان	48	49	-1
7	الأردن	51	52	-1
8	البحرين	53	54	-1
9	قطر	75	58	17
10	مصر	64	70	-6
11	لبنان	94	95	-1
12	الكويت	112	113	-1
13	فلسطين	116	114	2
14	اليمن	122	121	1
15	سورية	124	125	-1
16	الجزائر	128	129	-1
17	موريتانيا	147	150	-3
18	السودان	151	153	-2
19	العراق	181	179	2

المصدر: قاعدة بيانات بيئة أداء الأعمال 2013

مؤشر التجارة عبر الحدود لعام 2013

الدولة	الوثائق المطلوبة للتصدير (عدد)		الوقت المستغرق للتصدير (أيام)		تكلفة التصدير (دولار لكل شحنة)		الوثائق المطلوبة للاستيراد (عدد)		الوقت المستغرق للاستيراد (أيام)		تكلفة التوريد (دولار لكل شحنة)	
	2013	2006 - 2013	2013	2006 - 2013	2013	2006 - 2013	2013	2006 - 2013	2013	2006 - 2013	2013	2006 - 2013
الجزائر	8	-1 ✓	17	2 ✗	1,260	-346 ✓	9	0 !	27	5 ✗	1,330	-446 ✓
البحرين	6	0 !	11	-3 ✓	955	150 !	7	0 !	15	0 !	995	150 ✗
جيبوتي	5	-9 ✓	18	-7 ✓	836	80 ✗	5	-8 ✓	18	-8 ✓	911	80 ✗
مصر	8	0 !	12	-15 ✓	625	-389 ✓	9	-1 ✓	13	-17 ✓	755	-351 ✓
العراق	10	0 !	80	-22 ✓	3,550	150 ✗	10	0 !	82	-19 ✓	3,650	250 ✗
الأردن	5	0 !	13	-15 ✓	825	105 ✗	7	-5 ✓	15	-13 ✓	1,335	380 ✗
الكويت	7	0 !	16	-3 ✓	1,085	150 ✗	10	0 !	19	-1 ✓	1,242	307 ✗
لبنان	5	-1 ✓	22	-3 ✓	1,080	111 ✗	7	-4 ✓	30	-4 ✓	1,365	613 ✗
موريتانيا	8	0 !	34	-6 ✓	1,520	160 ✗	8	0 !	38	-2 ✓	1,523	160 ✗
المغرب	6	-1 ✓	11	-6 ✓	577	0 !	8	-1 ✓	16	-14 ✓	950	-550 ✓
سلطنة عمان	8	0 !	10	-4 ✓	745	121 ✗	8	0 !	9	-6 ✓	680	263 ✗
قطر	5	0 !	17	-4 ✓	885	150 ✗	7	0 !	17	-3 ✓	1,033	73 ✗
السعودية	5	0 !	13	-4 ✓	935	261 ✗	5	-1 ✓	17	-17 ✓	1,054	450 ✗
السودان	7	0 !	32	-24 ✓	2,050	180 ✗	7	0 !	46	-37 ✓	2,900	930 ✗
سورية	8	0 !	15	-6 ✓	1,190	-110 ✓	9	0 !	21	-3 ✓	1,625	-197 ✓
تونس	4	0 !	13	-3 ✓	773	13 ✗	7	0 !	17	-12 ✓	858	258 ✗
الإمارات	4	-1 ✓	7	-2 ✓	630	168 ✗	5	-2 ✓	7	-2 ✓	590	128 ✗
فلسطين	6	0 !	23	-2 ✓	1,310	480 ✗	6	0 !	38	-2 ✓	1,295	300 ✗
اليمن	6	0 !	29	-4 ✓	995	105 ✗	9	0 !	25	-3 ✓	1,490	15 ✗
المتوسط	6	-1 ✓	21	-8 ✓	1149	46 ✗	8	-1 ✓	25	-10 ✓	1346	113 ✗
OECD	4	-0.2 ✓	10	-1.1 ✓	1028	139.4 ✗	5	-0.6 ✓	10	-1.6 ✓	1080	100.0 ✗

مفتاح الجدول

✓ تعني أن التغير في قيمة المؤشر شهد تحسناً

! تعني أن قيمة المؤشر لم تتغير خلال الفترة

✗ تعني أن التغير في قيمة المؤشر شهد تراجعاً

أفضل ← معتدل ← أسوأ

مؤشـــــــرات

إن وجـود نظـام قضائي فعال وكـفء للتعامل مع الشـركات المتعـثرة يساعـد أصحـاب الشركات الجـدد علـى بـدء وممارسـة نشاطهـم والعمـل علـى تنميته. ففي ظـل ارتفاع معـدلات استرداد الالتزامـات في حـالات التعـثر، فـإن المصـارف سوف تكون أكثر استعدادا لتقديم التمويل اللازم للشـركات ناهيـك عـن اجتـذاب طـرق التمويل الأخـرى ممثلـة في رؤوس أمـوال المستثمريـن. ويقيـس مؤشـر «إنفـاذ العقـود التجاريـة» مدى مرونة أو جمود النصوص القانونية والإجراءات الإداريـة المنظمـة للأنظمـة القضائيـة وعمليـة الفصـل أو البت في القضايـا التجارية من خلال رصد التكلفة التي يجب تحملها في سبيل تحصيل مديونيـة متأخر سدادها نجمت عـن بيع بضائع وتتبع عـدد الإجراءات والفـترة الزمنية اللازمة لتحصيـل هـذا الدين منـذ رفع المدعـي للدعوى القضائيـة وحتـى تاريـخ التحصيـل الفعلي لهذا الدين لدى الشركات في 185 دولة حول العالم.

ويعتمـد التقريـر في قياس هـذا المؤشـر علـى المعلومـات المتوافرة في التشريعـات ذات الصلة، وتلـك التـي يتـم تجميعها مـن مكاتـب المحاماة المحليـة ورجـال القضـاء والعاملـين بالمكاتـب والإدارات الحكوميـة للبـت في القضايا التجارية في الدول التي يغطيها المؤشر.

ويتكـون المؤشـر الفرعـي الرئيسـي مـن ثلاثـة مؤشرات فرعية هي:

- عـدد الإجـراءات اللازمـة لإنفـاذ العقـود التجاريـة: متوسط عدد الإجراءات اللازمة لإنفـاذ عقد ما خلال الفـترة من تاريخ رفع المدعـي للدعـوى القضائيـة وحتـى تاريـخ السـداد الفعلـي لـكل نـزاع تجـاري أمـام المحكمة المختصة.
- الفترة الزمنية اللازمـة للفصل في القضية وإصـدار حكـم نهائي بشأنهـا (معبرا عنها بعدد الأيام)؛
- التكلفـة الرسمية (% من قيمـة المطالبة) (دون أيـة رسـوم غـير رسميـة) لإنجـاز إجـراءات تسجيـل القضيـة بالمحكمة حتى يتمكـن الدائـن مـن تحصيـل مستحقاتـه التجاريـة مـن الشركة المدينـة (كنسبة من الديون المتأخر سدادها).

9- مؤشر إنفاذ العقود

وضع الدول العربية في المؤشر:

- إن المتتبـع لترتيب الدول العربيـة في المؤشر لعـام 2013 مقارنـة بنظـيره لعـام 2012 يتضح لديه عدد من الملاحظات المهمة منها؛
- هنـاك تبايـن في الترتيـب العالمـي للـدول العربيـة في المؤشـر بـين أفضـل دولـة وهي اليمن التي حلت في المركز الـ45عالميا والأول عربيـا وبين سورية في المركـز الـ 176 عالميا والـ19 عربيا.
- نجحـت 7 دول في تحسـين ترتيبهـا العالمي ضمـن المؤشر هي؛ المغـرب وفلسطين وقطر والإمـارات والكويت والسعوديـة وسورية في مقابل تراجع ترتيب 6 دول واستقرار 6 دول أخرى عند نفس ترتيبها العام 2012.

يتضح مـن متابعة قيـم مكونات المؤشـر الفرعي إنفـاذ العقـود في الـدول العربيـة خـلال الفترة 2006 – 2013 التطـورات التاليـة بالنسبـة لكل مكون:

عدد الإجراءات اللازمة لإنفاذ العقود التجارية

- اليمن الأفضل بـ 36 إجراء ثم لبنان والأردن وتونـس بـ37 و38 و39 إجـراء (باللـون الأخضر).
- تحسـن الوضـع بتخفيض عـدد الإجراءات خلال الفترة في الأردن والسعودية والجزائر وموريتانيـا والإمـارات والسـودان (علامة √).

الوقـت الـلازم لإصـدار حكـم نهائـي في العقد (أيام)

- موريتانيا الأفضل بـ 370 يوماً.
- تحسـن الوضـع في موريتانيـا والإمـارات وفلسطـين واستقـر في بقيـة الـدول في مـا عدا اليمـن خلال الفترة بـين عامي 2004 و2013.

التكلفة الرسمية (% من قيمة المطالبة)

- سلطنـة عمـان الأفضـل بـ 13.5% ثـم البحريـن بـ 14.7% ثـم اليمن بـ 16.5% ثم الكويت بـ 18.8% ثم الإمارات 19.5% ثم السودان بـ 19.5%.
- تحسن الوضع في العراق فقط خلال الفترة مع استقراره في بقية الدول العربية.

ترتيب الدول العربية في مؤشر إنفاذ العقود لعام 2013

الترتيب عربياً	الدولة	الترتيب عالمياً (185 دولة) 2012	2013	التغير
1	اليمن	38	45	-7
2	موريتانيا	75	77	-2
3	تونس	77	78	-1
4	المغرب	89	88	1
5	فلسطين	94	93	1
6	قطر	96	95	1
7	الإمارات	108	104	4
8	سلطنة عمان	107	107	0
9	البحرين	113	113	0
10	الكويت	119	117	2
11	لبنان	121	121	0
12	السعودية	138	124	14
13	الجزائر	125	126	-1
14	الأردن	128	129	-1
15	العراق	141	141	0
16	السودان	150	151	-1
17	مصر	152	152	0
18	جيبوتي	161	161	0
19	سورية	176	177	1

المصدر: قاعدة بيانات بيئة أداء الأعمال 2013

مؤشر إنفاذ العقود لعام 2013

الدولة	عدد الإجراءات (عدد) 2013	عدد الإجراءات (عدد) 2013 - 2004	الزمن (أيام) 2013	الزمن (أيام) 2013 - 2004	التكلفة الرسمية (% من قيمة المطالبة) 2013	التكلفة الرسمية (% من قيمة المطالبة) 2013 - 2004
الجزائر	45	-2 ✓	630	0 !	21.9	0 !
البحرين	48	0 !	635	0 !	14.7	0 !
جيبوتي	40	0 !	1,225	0 !	34	0 !
مصر	42	0 !	1,010	0 !	26.2	0 !
العراق	51	0 !	520	0 !	28.1	-4 ✓
الأردن	38	-1 ✓	689	0 !	31.2	0 !
الكويت	50	0 !	566	0 !	18.8	0 !
لبنان	37	0 !	721	0 !	30.8	0 !
موريتانيا	46	-1 ✓	370	-30 ✓	23.2	0 !
المغرب	40	0 !	510	0 !	25.2	0 !
سلطنة عمان	51	0 !	598	0 !	13.5	0 !
قطر	43	0 !	570	0 !	21.6	0 !
السعودية	40	-3 ✓	635	0 !	27.5	0 !
السودان	53	-1 ✓	810	0 !	19.8	0 !
سورية	55	0 !	872	0 !	29.3	0 !
تونس	39	0 !	565	0 !	21.8	0 !
الإمارات	49	-1 ✓	524	-13 ✓	19.5	0 !
فلسطين	44	0 !	540	-160 ✓	21.2	0 !
اليمن	36	0 !	569	49 ✗	16.5	0 !
المتوسط	45	-0.4 ✓	661	-8.1 ✓	23	-0.2 ✓
OECD	31	-1.0 ✓	510	-34.4 ✓	20	-0.2 ✓

مفتاح الجدول:
- ✓ تعني أن التغير في قيمة المؤشر شهد تحسناً
- ! تعني أن قيمة المؤشر لم تتغير خلال الفترة
- ✗ تعني أن التغير في قيمة المؤشر شهد تراجعاً

أفضل ← معتدل ← أسوأ

مؤشـــــــرات

10- مؤشر تسوية حالات الاعسار (إغلاق المشروع)

إن توفير الحرية في الخروج من النشاط وإغلاقه في حالة الفشل من خلال نظام قضائي فعال ومرن يساعد على توظيف رؤوس الأموال في القطاعات الأكثر إنتاجية. وتشير البيانات إلى ارتفاع درجة الارتباط فيما بين عدد الشركات الفاشلة التي تم إغلاقها وعدد الشركات الجديدة، فضلا عن أن إغلاق الشركات الفاشلة يرفع من الإنتاجية الإجمالية للاقتصاد. ويركز مؤشر "تصفية النشاط التجاري" على مدى مرونة قوانين الإفلاس المعمول بها لإغلاق الأعمال وسرعة تنفيذ وتقليص تكلفة إجراءات إعلان الإفلاس وتصفية النشاط وإغلاقه في مختلف الدول.

ويتكون هذا المؤشر الذي يصدر سنويا منذ عام 2004 ضمن تقرير بيئة أداء الأعمال عن البنك الدولي من ثلاثة مكونات فرعية هي:

معدل استرداد الدائنين بمختلف أنواعهم (المقرضين، مصلحة الضرائب والعاملين بالشركة) لديونهم ومستحقاتهم القائمة تجاه الشركة المتعثرة أو المعلن إفلاسها (عدد السنتات المستردة من كل دولار قائم في ذمة الشركة المتعثرة لصالح الدائنين).

الفترة الزمنية اللازمة لإعلان الإفلاس وتصفية النشاط وإغلاق الأعمال (عدد السنوات).

تكلفة إعلان الإفلاس وإغلاق الأعمال معبراً عنها بنسبة من قيمة الشركة المتعثرة. وتتضمن هذه التكلفة – بطبيعة الحال – اللجوء إلى القضاء وأتعاب المحاماة والمحاسبين القانونيين وغيرها.

وكلما ارتفعت قيمة كل من مؤشري الفترة الزمنية والتكلفة اللازمة لإغلاق الأعمال، دلّ ذلك على عدم جودة التشريعات المعمول بها، ناهيك عن كثرة الإجراءات وتعقيداتها واستفحال الروتين والبيروقراطية وخاصة فيما يتعلق بالنظام القضائي.

مرونة القضاء مع الشركات في سداد الدين المصرفي (0 أو1)

وهو مؤشر مستحدث ويقيس مدى مرونة السلطة القضائية والمحاكم في التعامل مع الدعاوى القضائية المرفوعة من قبل البنوك الدائنة للشركات ويأخذ المؤشر قيمتين إما (1) في حال كانت المحاكم مرنة ولا تقضي مباشرة بالحجز على ممتلكات الشركات سدادا لدين مصرفي بل تعطيها مهلة للاستثمار وبالتالي احتمالية أكبر في القدرة على سداد كامل مبلغ المديونية، وإما (صفر) في حال كانت المحاكم غير مرنة وتقضي مباشرة بالحجز على ممتلكات الشركات وتصفيتها سدادا لدين مصرفي وبالتالي احتمالية أقل في القدرة على سداد كامل مبلغ المديونية.

أما بالنسبة للمؤشر الفرعي الخاص بمعدل استرداد الديون المتأخر سدادها والقائمة على الشركة المتعثرة، فكلما ارتفعت نسبته دلّ ذلك على ارتفاع جودة بيئة الأعمال ومرونتها، حيث يشير ذلك إلى ارتفاع نسبة استرداد الديون المتأخر سدادها ومن ثم قدرة الدائنين بمختلف أنواعهم على استرداد أكبر قدر من مستحقاتهم القائمة في ذمة الشركة المتعثرة.

وضع الدول العربية في المؤشر:

- ترتيب الدول العربية في المؤشر لعام 2013 على المستوى العالمي ليس جيدا حيث توجد 16 دولة عربية ترتيبها يتجاوز الـ60 عالميا ودولة واحدة هي البحرين في قائمة أفضل 30 دولة حيث حلت في المرتبة الـ27 عالميا والأولى عربيا .
- على صعيد التغيرات في الترتيب ما بين مؤشري عامي 2012 و2013 نجحت 7 دول في تحسين ترتيبها العالمي هي؛ قطر التي ارتفعت (مركزا واحدا) إلى الـ36عالميا وسلطنة عمان التي ارتفعت (مركزين) أيضا إلى الـ77 عالميا ثم الإمارات (4 مراكز) إلى المرتبة الـ101 عالميا، ثم الأردن (مركزا واحدا) إلى المرتبة الـ112 عالميا، ثم مصر (مركزا واحدا) إلى المرتبة الـ139 عالميا، ثم جيبوتي (مركزين) إلى المرتبة الـ142 عالميا، ثم موريتانيا (مركزا واحدا) إلى المرتبة الـ153 عالميا.

يتضح من متابعة قيم مكونات المؤشر الفرعي تسوية حالات التعثر في الدول العربية خلال الفترة 2004 – 2013 التطورات التالية بالنسبة لكل مكون:

الفترة اللازمة لتصفية النشاط (بالسنوات)

- تونس الأفضل بـ 1.3 عام فقط تليها المغرب بـ 1.8 عام فالجزائر والبحرين بـ2.5 عام ثم قطر والسعودية بـ 2.8 عام (باللون الأخضر).
- استقر الوضع ولم تتغير الفترة اللازمة لتصفية النشاط عند نفس معدلاتها في جميع الدول العربية.

تكلفة إغلاق النشاط (% من قيمة الشركة)

- سلطنة عمان الأفضل بنسبة بلغت 4% من قيمة الشركة تليها الجزائر وتونس بنسبة 7% ثم اليمن بنسبة 8% ثم الأردن وموريتانيا وسورية بنسبة 9% ثم البحرين والكويت بنسبة 10% (باللون الأخضر).
- استقر الوضع ولم تتغير التكلفة اللازمة لتصفية النشاط عند نفس معدلاتها في جميع الدول العربية خلال الفترة بين عامي 2004 – 2013.

مرونة القضاء مع الشركات في سداد الدين المصرفي (0 أو1)

- البحرين وقطر الأفضل بدرجة تبلغ 1 ومعناها أن المحاكم لا تقضي مباشرة بالحجز على ممتلكات الشركات سدادا لدين مصرفي بل تعطيها مهلة للاستثمار وبالتالي احتمالية أكبر في القدرة على سداد كامل مبلغ المديونية، خلال العام 2013 (باللون الأخضر).

معدل استرداد الأموال (بالسنت لكل دولار)

- البحرين الأفضل بنسبة استرداد مرتفعة تبلغ 66 سنتاً لكل دولار ثم قطر بـ 55.5 سنت لكل دولار ثم تونس بـ 52 سنت خلال العام 2013 (باللون الأخضر).
- تحسن الوضع في كل الدول العربية فيما عدا تراجعه في السعودية وسورية واليمن واستقراره في الجزائر.

ترتيب الدول العربية في مؤشر تسوية حالات الإعسار لعام 2013

الترتيب عربياً	الدولة	الترتيب عالمياً (185 دولة) 2012	2013	التغير
1	البحرين	27	27	0
2	قطر	37	36	1
3	تونس	38	39	-1
4	الجزائر	60	62	-2
5	سلطنة عمان	79	77	2
6	المغرب	70	86	-16
7	السودان	87	88	-1
8	الكويت	80	92	-12
9	الإمارات	105	101	4
10	السعودية	102	107	-5
11	سورية	110	111	-1
12	الأردن	113	112	1
13	اليمن	121	122	-1
14	لبنان	131	131	0
15	مصر	140	139	1
16	جيبوتي	144	142	2
17	موريتانيا	154	153	1
18	العراق	185	185	0
19	فلسطين	185	185	0

المصدر: قاعدة بيانات بيئة أداء الأعمال 2013

مؤشر تسوية حالات الإعسار لعام 2013

الدولة	الفترة اللازمة (بالسنوات) 2013	2013 - 2004	التكلفة (% من قيمة الممتلكات) 2013	2013 - 2004	مؤشر (إجابيه دور القضاء (0-1) 2013	2013 - 2004	معدل استرداد الأموال (بالسنت لكل دولار) 2013	2013 - 2004
الجزائر	2.5	0	7	0	0	..	41.7	0
البحرين	2.5	0	10	0	1	..	66.2	3
جيبوتي	5	0	18	0	0	..	16.5	1
مصر	4.2	0	22	0	0	..	17.6	2
العراق	لا يوجد	..	لا يوجد	..	لا يوجد	..	لا يوجد	..
الأردن	4.3	0	9	0	0	..	27.4	1
الكويت	4.2	0	10	0	0	..	31.7	1
لبنان	4	0	22	0	0	..	20.9	5
موريتانيا	8	0	9	0	0	..	10.3	3
المغرب	1.8	0	18	0	0	..	35.1	1
سلطنة عمان	4	0	4	0	0	..	36.6	4
قطر	2.8	0	22	0	1	..	55.5	3
السعودية	2.8	0	22	0	0	..	28	0
السودان	2	0	20	0	0	..	33.2	4
سورية	4.1	0	9	0	0	..	27.5	-1
تونس	1.3	0	7	0	0	..	52	1
الإمارات	3.2	0	20	0	0	..	29.4	3
فلسطين	لا يوجد	..	لا يوجد	..	لا يوجد	..	لا يوجد	..
اليمن	3	0	8	0	0	..	24.1	-5
المتوسط	3.5	-0.1	13.9	1.1	0.1	-	32.6	4
OECD	1.7	-0.3	8.8	-0.3	0.8	-	70.6	5

مفتاح الجدول

- ✓ تعني أن التغير في قيمة المؤشر شهد تحسناً
- ! تعني أن قيمة المؤشر لم تتغير خلال الفترة
- ✗ تعني أن التغير في قيمة المؤشر شهد تراجعاً

أفضل ← معتدل ← أسوأ

للاستفسار عن محتويات النشرة أو طلب الحصول على نسخة يرجى مراجعة بحوث ودراسات (ضمان):

د. رياض بن جليلي	رئيس البحوث والدراسات	+965-24959558	riadh@dhaman.org	أحمد الضبع	باحث اقتصادي	+965-24959562	aeldabh@dhaman.org
سفيان إبراهيم	مساعد باحث	+965-24959561	sofyan@dhaman.org	أيمن غازي	سكرتير	+965-24959529	aymang@dhaman.org

المؤسسة العربية لضمان
الإستثمار وائتمان الصادرات
The Arab Investment & Export
Credit Guarantee Corporation

37 عاما من النجاحات مع المستثمرين والمصدرين

للمستثمرين
عبر الحدود
في الدول العربية

للمصدرين
عبر الحدود
من الدول العربية

خدماتنا الجديدة:
- ضمان ائتمان التجارة الداخلية العربية ضد مخاطر عدم وفاء المشترين
- ضمان استثمارات المغتربين العرب في أوطانهم الأصلية
- ضمان الاستثمارات القائمة
- ضمان واردات السلع الاستراتيجية

مؤسسة إقليمية بعضوية 21 دولة عربية و٤ منظمات اقليمية- تصنيف "AA" من ستاندرد آند بورز - عمليات قاربت الـ 7.8 مليارات دولار

DHAMAN Head Quarters: The Arab Organizations Headquarters Building
P.O. BOX 23568 Safat 13096, Kuwait City, State of Kuwait - Tel: +965 24959555/000 - Fax: +965 24959596 / 7
Email: operations@dhaman.org

Regional Office: P.O. Box: 25166 Riyadh 11466, Kingdom of Saudi Arabia
Tel: +966 1 4789270/80 - Fax: +966 1 4781195
Email: riyadhoffice@dhaman.org

Web: www.dhaman.org